أوراق عربية
ARAB PAPERS
RCSS
دراسات متخصصة تصدر عن مركز رع للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

النموذج الأمثل..

كيف تُسوّى الأزمات العربية؟

www.rcss.com

أوراق عربية ARAB PAPERS

تحليلات متخصصة تصدر عن مركز رع

المدير الأكاديمي
د. أبوالفضل الإسناوي
المشرف العام
لواء أحمد زغلول
المدير التنفيذي
د. أسماء دياب
نائبا مدير المركز
د. نورهان العباسي
د. هند المحلي سلطان
المنسق الأكاديمي
ومحرر أوراق العرب
ضياء نوح
المخرج الفني
أحمد خالد
الهيئة العلمية للمركز
د. حسام البقيعي
خالد محمد على
رضوي محمد
سارة أمين
جيهان عبدالرحمن جاد
د. دعاء الهواري
ريهام السادات
سناء عوض الله

RCSS

مركز رع للدراسات الاستراتيجية

RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تعريف مركز رع للدراسات:

تأسس مركز رع للدراسات في يناير ٢٠٢١، كمركز تنويري، اسمه من الحضارة المصرية القديمة، وما مثله الإله " رع " من الضوء والضياء، قاصداً أن يكون المركز منصة فكرية تنويرية، تطرح الحلول والبدائل لصناع القرار في مصر والدول العربية، ساعياً إلى رصد وتحليل التحولات والتغيرات الكبرى في العالم وفي الأقاليم الجغرافية المهمة، وبخاصة الشرق الأوسط، ومحاولة استشراف تأثير هذه التحولات مستقبلاً، وتأثيرها على المنطقة.

يمنع الاقتباس أو إعادة النشر إلا بإذن

العنوان: ١٢ شارع اليمن، ميدان لبنان، المهندسين.

الهاتف: +٢٠١٠١١٥٠٢١٤٨ - +٢٠٢٣٣٠٢٨٢١٤

البريد الالكتروني: INFO@RCSSEGYPT.COM

تقديـــم
معالجـة جـادة لأزمـات عـــربية عميقة

ضياء نوح
المنسق الأكاديمي لمركز رع للدراسات الاستراتيجية

تتجاوز صراعات الشرق الأوسط الراهنة في صيغتها الجديدة، والتي تشكلت أو شهدت تحورًا من الكمون إلى الاشتعال ومن طبيعة الأزمة كنزاع داخلي إلى صراع مُدول أو شهدت تداخلًا وتفاعلًا بين البعدين الداخلي والدولي خلال العقدين الماضيين، حدود الأزمات الداخلية التي ترتبط بمقاربات إعادة البناء المؤسسي إلى صراعات الهوية التي تهدد كيان الدولة الوطنية في تلك البلدان مع تراكم إرث انعدام الثقة على مدار مراحل انتقالية لم تسلم من تدخلات خارجية بتقاطعات مذهبية أو عرقية كما في الحالات اللبنانية واليمنية أو بتشابكات المصالح بين النخب القبلية والسياسية من جهة والفاعلين الدوليين من جهة أخرى في الصومال وليبيا، بينما تقف الحالة السودانية في مساحة مشتركة بين النموذجين.

وعلى صعيد المعالجة الدولية لتلك الأزمات للمساعدة في إعادة بناء العملية السياسية، ظلت التسوية حبيسة مصالح النخب المؤثرة في الداخل، حيث ركزت تلك المقاربات على إدارة الأزمة وفض الاشتباك بين الأطراف المتصارعة، بينما لم تنخرط المجتمعات المحلية في عمليات التحول الديمقراطي عبر إعادة النظر في اتجاه البناء من أسفل إلى أعلى متى كان ذلك ممكنًا، أو المزج بين مسارات الحل عبر حوار وطني شامل وشفاف على غرار النموذج الذي تسعى البعثة الأممية للدعم في ليبيا لتأسيسه عبر «الحوار المهيكل»، إلا أن التعارض بين المؤسسات الوطنية من جهة والأطراف الراعية لمسار الحل من جهة أخرى سواء نتيجة تنازع الاختصاصات أو فرض رؤية لا تناسب مصالح الجهات المنخرطة في المرحلة الانتقالية عبر المراوحة بين تقديم الاستحقاقات الانتخابية والدستورية واستكمال المراحل الانتقالية.

وتأسيسًا على ما سبق؛ يستكشف العدد الجديد من «أوراق العرب» النموذج الأمثل لتسوية الصراعات العربية بالإشارة إلى نماذج لبنان واليمن وليبيا والسودان والصومال، متجاوزًا التنظير لفرص وتحديات تلك الأزمات إلى استشراف فرص وتحديات النماذج الخمسة المقترحة وسبل تعزيزها عربيًا ودوليًا.

فـرص وآفـاق تسويـة الأزمــة السودانيــة

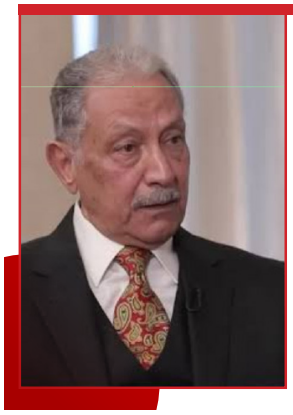

السفير صلاح حليمة

نائب رئيس المجلس المصري للشؤون الأفريقية ومساعد وزير الخارجية الأسبق

١. يشهد السودان كدولة تحديات جسام تهدد أمنه واستقراره ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، في ظل صراعات وانقسامات داخلية بين مكونات المجتمع السوداني بما في ذلك المكونات العسكرية الأمنية التي تتجسد في كيانات عسكرية نظامية وأخرى غير نظامية، يدور بينها صراع محتدم على السلطة والثروة والهيمنة والنفوذ.

٢. تتعزز هذه الصراعات وتلك الانقسامات بأدوار وتدخلات - تتسم بالاستقطاب - بين قوى إقليمية ودولية، داعمة للأطراف المتصارعة، وذلك في اتجاهين متضادين، أحدهما؛ يتسق مع مواجهة تلك التحديات على نحو إيجابي وبناء، والآخر في اتجاه عكسي قد يعمق من حدة تلك التحديات.

٣. تعددت مبادرات إقليمية ودولية من جانب دول ومن جانب منظمات إقليمية ودولية، ولم يتمكن أي مبادرة من تجاوز هذه التحديات على النحو الذي يتم معه إقامة نظام مدني ديمقراطي، يحافظ على السودان وأمنه واستقراره وشيوع السلام في أرجائه، وتجنب مهددات تقسيمه وتفتيته، ومعالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة التي تعد الأسوأ في العالم لما يقرب من ٣٠ مليون نسمة - أي ما يقرب من نصف الشعب السوداني، وفي تواكب مع ارتكاب أطراف سودانية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية وتدمير للبنية التحتية وتعاظم عمليات النزوح الداخلي واللجوء الخارجي إلى دول بالجوار، والبدء في عملية إعادة البناء والإعمار.

أولًا: الأهمية الاستراتيجية للسودان

١. يحتل السودان موقعًا استراتيجيًا فريدًا في شرق القارة الإفريقية بإطلالة على البحر الأحمر؛ حيث قناة السويس الشريان المائي الحيوي الرابط بين قارات العالم القديم الثلاث، وهو أمر يبرز أهمية موقع السودان في مجال الأمن في البحر الأحمر.

وفي المجال الاقتصادي والتجاري لدول الجوار السوداني وخاصة الدول المغلقة، فضلًا عن الاهتمام الإقليمي والدولي بالموانئ السودانية لأغراض اقتصادية-استثمارية أو لأغراض أمنية عسكرية، وهو أمر تعاظمت أهميته مع ما تشهده منطقة الشرق الأوسط مؤخرًا من تداعيات الصراعات المسلحة على مجمل هذه المجالات، بالإضافة إلى الممرات والمضايق المائية وسلاسل الإمداد وحركة التجارة الدولية واقتصاديات دول المنطقة ودول العالم.

٢. كما يمر بالسودان نهر النيل . دولة ممر أو مصب .وهو نهر دولي السيادة عليه مشتركة لدولة المنبع (إثيوبيا)، ودولتي المصب (مصر والسودان)، وهو أمر له أهميته البالغة باعتباره الشريان المائي الحيوي كرافد أساسي للحياة والوجود لشعبي ودولتي مصر والسودان، ربطًا بموقف وممارسات دولة المنبع وبانتماء كل من مصر والسودان لدول حوض النيل.

٣. تتعدد . بجانب ما تقدم . روافد العلاقات بين مصر والسودان بتأثير ثوابت الجغرافيا ووقائع التاريخ، والعلاقات الاجتماعية والوشائج الثقافية بين البلدين، لتتجسد بتفاعلاتها مصالح استراتيجية مشتركة، أبرزها الأمن القومي المتبادل، والتكامل الاقتصادي المأمول، وهي أمور في المجمل تضع العلاقات المصرية السودانية في مكانة ومنزلة متفردة، خاصة مع تماثل هوية السودان مع نظيرتها المصرية في ثلاثية عربية إفريقية ذات بعد ديني إسلامي معتدل،) بالإضافة إلى بعد متوسطي بالنسبة لمصر)، وإن كان يغلب على هيكل الشعب السوداني القبلية (ما بين الإفريقية والعربية، وما بين الرعاة والمزارعين)، والجهوية، وما بين تعدد المجموعات الصوفية، (وما بين الإسلام والمسيحية / وغير الدينية ... في جنوب السودان)، وهي أمور تجسد في مجملها أحد مكونات وأسباب الصراع في السودان، وخاصة في ولايات الأطراف السودانية.

٤. اكتسب موقع السودان أهمية بالغة لدول بالجوار السوداني (ثلاث دول ساحلية: مصر، ليبيا، إريتريا، وأربع دول مغلقة: جنوب السودان، إثيوبيا، إفريقيا الوسطى، تشاد) بينهم تداخل قبلي ونزاعات حدودية، وهي أمور في المجمل تثير أبعادًا وتداعيات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية في أطر العلاقات بين السودان ودول الجوار العربية الإفريقية، والإفريقية، ودول الجوار العربي الخليجية الواقعة والممتدة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر والخليج، (السعودية، الإمارات، قطر).

٦.يمتلك السودان وهو ثالث أكبر دولة في إفريقيا، ثروات طبيعية تعدينية وزراعية وحيوانية وبحرية هائلة، من بينها سلع استراتيجية حيوية تحظى بطلب ضخم ومطامع من قوى ودول إقليمية ودولية، إذ بجانب النفط المتشارك فيه مع جنوب

السودان، ١٥٥٠ طن احتياطي الذهب، ٩٣ طن معدن نفيس، ١٥٠٠ طن احتياطات فضة، ١,٤ مليون طن يورانيوم، ٨٠٪ من الإنتاج العالمي للصمغ العربي، ٣٠٪ من الإنتاج العالمي من السمسم، ٢٠٠ مليون فدان صالح للزراعة / ١١٥ مليون فدان مراعى طبيعية، ٣٠٠ مليار متر مكعب أمطار على السودان، ١١٠ مليون رأس ماشية، ٤٢ ألف طن أسماك سنويًا.

٧. هكذا يبدو السودان برؤية استراتيجية؛ دولة محورية في إطار الأمن القومي العربي، والإفريقي بمفهومه الواسع، سواء بتعدد مجالاته ليشمل الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة، بجانب مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتعامل مع النازحين واللاجئين والهجرة غير المشروعة، سواء من حيث مناطق جواره الإقليمي ـ الدول العربية ومنطقة القرن الإفريقي ومنطقة شرق إفريقيا ومنطقة البحر الأحمر ومنطقة الخليج ومنطقة الجوار الإفريقي للسودان. كما يبدو السودان ذو أهمية استراتيجية لقوى ودول عظمى تقليدية لمصالح ذات أبعاد أمنية واقتصادية حيوية (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، ومؤخرًا الهند...)، في إطار الصراع الدولي على النفوذ والسيطرة والهيمنة والتكالب على الثروات الطبيعية، خاصة تلك ذات الأهمية الاستراتيجية، بل ولقوى عربية وإقليمية مستحدثة (تركيا وإيران والسعودية والإمارات وقطر،.... وإسرائيل).

ثانيًا: تطورات الأوضاع في السودان منذ حكم البشير

١. عانى السودان طوال فترة نظام حكم البشير (ثورة الإنقاذ ١٩٨٩). وهو نظام أوليجاركى عسكري ديكتاتوري مرتبط عضويًا بالحركة الإسلامية الإخوانية ذات الاتجاهات المتطرفة. على المستوي الداخلي من أوضاع سياسية متأزمة واقتصادية متدهورة وانتهاكات لحقوق الإنسان متنوعة، طالت البشير اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل واتهامه بارتكاب جرائم إبادة جماعية في إطار حروب وصراعات دامية اقترن بها نزوح ولجوء أعداد ضخمة من النازحين واللاجئين (ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والشرق)، وانفصال جزء من أرض الوطن بما عليه من ثروات بشرية وطبيعية (جنوب السودان). وعلى المستوى الخارجي، عُزل السودان عن محيطيه الإقليمي والدولي، في ظل علاقات متوترة مع بعض دول الجوار (مصر وليبيا وجنوب السودان بعد انفصاله عن الدولة الأم). وتراوحت علاقاته ما بين التحسن وعدمه مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة التي أدرجت السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، مع تضخم الدين الخارجي وتعذر إسقاطه وفرض عقوبات اقتصادية، والمطالبة بمحاكمة البشير أمام المحكمة الجنائية الدولية، وملف متضخم لحقوق الإنسان أمام المنظمة الدولية للأمم المتحدة في جنيف، والارتباط بمنظمات ونظم حكم ذات توجهات متطرفة.

٢. انتفض الشعب السوداني في ثورة شعبية ديسمبر ٢٠١٨ بقيادة قوى الحرية والتغيير التي كانت تتشكل آنذاك من أحزاب وقوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني وحركات مسلحة كظهير سياسي يمثل نسبة كبيرة من الشعب السوداني. أسقط الشعب نظام البشير الأوليجاركي الديكتاتوري وحزبه المنتمي للحركة الإسلامية تحت شعار «حرية، عدالة، سلام»، لإقامة نظام حكم مدني ديموقراطي عبر انتخابات حرة نزيهة، أي تم إسقاط نظام قائم على رؤية فلسفية للإسلام السياسي، وتبني التوجه نحو نظام قائم على رؤية فلسفية لحكم مدني ديمقراطي.

٣. بدأت مرحلة انتقالية بموجب وثيقة دستورية ٢٠١٩ بشراكة بين المكون المدني المشار إليه، ومكون عسكري ساهم في إنجاح الثورة (يضم القوات المسلحة السودانية و«قوات الدعم السريع»). تأسست الشراكة للمكونين على الشرعية الثورية، وشرعية الأمر الواقع على التوالي مع تقاسم قيادة فترة المرحلة الانتقالية بدءًا بالمكون العسكري.

٤. قام المكون العسكري في أكتوبر ٢٠٢١ بإطاحة هياكل السلطة الانتقالية، لينفرد بالسلطة مبررًا ذلك بانقسام قوى الحرية والتغيير وانسحاب مجموعة المجلس المركزي من المكون المدني لتفقد تلك القوى شرعية تمثيلها لغالبية الشعب السوداني في هيكل السلطة الانتقالية، وبقيت المجموعة الأخرى معه «الكتلة الديمقراطية»، فضلًا عن تنامي مشكلة الشرق ربطًا باتفاقية سلام جوبا بين الحكومة وحركات الكفاح المسلح (٢٠٢١)، حيث ترى قياداته أنه تم تهميش دورها وعدم تمثيلها في اتفاق السلام، وإهمال استحقاقاتها في السلطة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة.

٥. انتفاضة الشعب السوداني ومبادرات دول ومنظمات إقليمية ودولية:

أ. انتفض المجتمع السوداني بشمولية مكوناته، متجسدا في مظاهرات واحتجاجات شعبية عارمة ضد السلطة وتبلورت مطالبه كأهداف استراتيجية في:

«إقامة نظام حكم مدني ديمقراطي خالص وابتعاد المؤسسة العسكرية عن الشئون السياسية، بل والنشاط الاقتصادي (غير المرتبط بالأمن والدفاع)».

ب. تعددت المبادرات من دول بالجوار ومنظمات إقليمية ودولية لتسوية الأزمة السودانية، والتي تفجرت بصراع مسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل ٢٠٢٣، على خلفية فشل المبادرة الأممية التي تولى قياداتها وإدارتها فولكر تورك مبعوث الأمم المتحدة للسودان، في التوصل إلى اتفاق إطاري متوافق عليه بين كافة الأطراف السودانية، بل عمق من الانقسام بينهم، «وظهرت تكتلات سياسية ذات حواضن عسكرية» تتصارع فيما بينها على السلطة والثروة والهيمنة والنفوذ مدعومة من

قوى إقليمية ودولية، بل وجاء الاتفاق الإطاري ليضع الدعم السريع في وضعية مميزة عن القوات المسلحة، رغم الإشارة إلى أن الأول سيتم دمجه بعد عشر سنوات، الأمر الذي أثار شكوكًا وريبة في حقيقة النوايا لدى فولكر ومجموعة قوى الحرية والتغيير -المجلس المركزي- وقوى إقليمية ودولية داعمة تدفع نحو أن «الدعم السريع» سيكون القوات المسلحة مستقبلًا، وأن الدمج سيكون للقوات المسلحة الحالية التي وُجه إليها الاتهام أنها «حاضنة عسكرية للإخوان المسلمين» (حزب المؤتمر الوطني). تعزز فشل الاتفاق الإطاري بإرجائه قضايا خمس حيوية للعلاج مستقبلًا ليصبح جزئيًا ومرحليًا وفاقد للشمولية من حيث الأطراف والقضايا.

ج. لم تحقق أي من المبادرات التي طُرحت تقدمًا ملموسًا، حيث ركزت جميعها على مسارين فقط؛ هما الأمني-العسكري، والإنساني، ولكن باستثناء منبر جدة ٢٠٢٣ الذي توصل عبر مفاوضات عن قرب-غير مباشرة BY PROXY بين القوات المسلحة و«الدعم السريع» بوساطة سعودية أمريكية لوقف إطلاق النار وانسحاب «الدعم السريع» من الأعيان المدنية إلى خارج المدن تمهيدًا لمسارات أخرى- وهو أمر لم يحدث- وكذا المبادرة المصرية التي عقدت بالقاهرة في يوليو ٢٠٢٤ واشتملت علي مسارات أربع. بجانب المسارين المشار إليهما مسار لحوار سياسي سوداني- سوداني شامل، ومسار لإعادة البناء والإعمار، ولكنها توقفت في المسار السياسي لخلاف بين القوى المشاركة على صياغة البيان الصادر عن المؤتمر، وتشكيل لجنة للمعالجة لم تمارس مهامها.

ثالثًا: رؤية حول فرص وآفاق تسوية الأزمة السودانية

شهدت الأزمة السودانية مؤخرًا. والتي بدأت عامها الرابع. تطورات ذات مغزى عميق واضح الدلالة، تدفع نحو ضرورة تحديث المبادرة المصرية التي تعد محور مبادرة الرباعية الدولية. مصر والسعودية والإمارات والولايات المتحدة- وهي الأكثر نشاطًا حاليًا، وأيضًا محور رؤية الخماسية الدولية (جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي والإيجاد والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، بجانب دول بالجوار -من بينهم مصر. وهي التي تنشط حاليًا كذلك، إذ في التقدير يتعين أن تكون المبادرة في إطار مستحدث وفق الطرح التالي:

وفي المجال الاقتصادي والتجاري لدول الجوار السوداني وخاصة الدول المغلقة، فضلًا عن الاهتمام الإقليمي والدولي بالموانئ السودانية لأغراض اقتصادية-استثمارية أو لأغراض أمنية عسكرية، وهو أمر تعاظمت أهميته مع ما تشهده منطقة الشرق الأوسط مؤخرًا من تداعيات الصراعات المسلحة على مجمل هذه المجالات، بالإضافة إلى الممرات والمضايق المائية وسلاسل الإمداد وحركة التجارة الدولية واقتصاديات دول المنطقة ودول العالم.

٢. كما يمر بالسودان نهر النيل. دولة ممر أو مصب. وهو نهر دولي السيادة عليه مشتركة لدولة المنبع (إثيوبيا)، ودولتي المصب (مصر والسودان)، وهو أمر له أهميته البالغة باعتباره الشريان المائي الحيوي كرافد أساسي للحياة والوجود لشعبي ودولتي مصر والسودان، ربطًا بموقف وممارسات دولة المنبع وبانتماء كل من مصر والسودان لدول حوض النيل.

٣. تتعدد. بجانب ما تقدم. روافد العلاقات بين مصر والسودان بتأثير ثوابت الجغرافيا ووقائع التاريخ، والعلاقات الاجتماعية والوشائج الثقافية بين البلدين، لتتجسد بتفاعلاتها مصالح استراتيجية مشتركة، أبرزها الأمن القومي المتبادل، والتكامل الاقتصادي المأمول، وهي أمور في المجمل تضع العلاقات المصرية السودانية في مكانة ومنزلة متفردة، خاصة مع تماثل هوية السودان مع نظيرتها المصرية في ثلاثية عربية إفريقية ذات بعد ديني إسلامي معتدل،) بالإضافة إلى بعد متوسطي

بالنسبة لمصر)، وإن كان يغلب على هيكل الشعب السوداني القبلية (ما بين الإفريقية والعربية، وما بين الرعاة والمزارعين)، والجهوية، وما بين تعدد المجموعات الصوفية، (وما بين الإسلام والمسيحية / وغير الدينية ... في جنوب السودان)، وهي أمور تجسد في مجملها أحد مكونات وأسباب الصراع في السودان، وخاصة في ولايات الأطراف السودانية.

٤. اكتسب موقع السودان أهمية بالغة لدول بالجوار السوداني (ثلاث دول ساحلية: مصر، ليبيا، إريتريا، وأربع دول مغلقة: جنوب السودان، إثيوبيا، إفريقيا الوسطى، تشاد) بينهم تداخل قبلي ونزاعات حدودية، وهي أمور في المجمل تثير أبعادًا وتداعيات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية في أطر العلاقات بين السودان ودول الجوار العربية الإفريقية، والإفريقية، ودول الجوار العربي الخليجية الواقعة والممتدة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر والخليج، (السعودية، الإمارات، قطر).

٦. يمتلك السودان وهو ثالث أكبر دولة في إفريقيا، ثروات طبيعية تعدينية وزراعية وحيوانية وبحرية هائلة، من بينها سلع استراتيجية حيوية تحظى بطلب ضخم ومطامع من قوى ودول إقليمية ودولية، إذ بجانب النفط المتشارك فيه مع جنوب السودان، ١٥٥٠ طن احتياطي الذهب، ٩٣ طن

رابعًا: ملاحظات توضيحية أساسية

١. يتواجد على المسرح السياسي في السودان قوى سياسية رئيسية تضم بجانب مجموعة من «الأحزاب السياسية التقليدية» ذات الوزن والتأثير والشعبية، ومجموعات من «قوى سياسية مستحدثة (تضم كل من «الكتلة الديمقراطية»، و«صمود» بقيادة حمدوك، و«تأسيس» بقيادة حميدتي والتي انفصلت عن مجموعة «تقدم» التي تحولت إلى «صمود» بقيادة حمدوك)، وتتشكل «تأسيس» من قوى سياسية وأخرى عسكرية كحواضن لكل منهما، وهي إحدى المجموعات التي يتعين فك الارتباط بين مكوناتها لتشارك القوى السياسية في العملية السياسية والمكون العسكري في المسار الأمني العسكري، خاصة وأن تلك المجموعة أعلنت عن تشكيل حكومة موازية وبرنامج لإقامة دولة علمانية مهددة بذلك وحدة السودان وسلامته الإقليمية، ولم يحظ أي منهما بتأييد أو اعتراف إقليمي أو دولي. وينطبق مطلب فك الارتباط على ما يتردد عن القوات المسلحة و«الإخوان المسلمين» ممثلة في «حزب المؤتمر الوطني».

٢. تقتضي الحكمة السياسية إرجاء قضايا العدالة الانتقالية إلى ما يمكن أن يسمى بالاحتكام إلى العدالة الناجزة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية وجرائم الإرهاب، ..... وغيرها من الجرائم الجنائية أي كان مرتكبيها تحقيقًا لشعار الثورة «العدالة»، إلى مرحلة يسودها أمن واستقرار؛ أي عند إقامة نظام مدني ديمقراطي منتخب، حيث أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

٣. يقتضي إنفاذ المبادرة علي أرض الواقع، تبني الرباعية الدولية بالتنسيق مع الخماسية الدولية لها، وأن يكون الإنفاذ على المسارات الأربع متوازيًا في نفس الوقت وليس علي مراحل، وذلك بعقد مؤتمر تحت رعايتها وبمشاركة النظام القائم في السودان المعترف به إقليميًا ودوليًا، مع التوصل إلى تفاهمات لمواقف دولة أو دول تتقاطع مع الآخرين فيما يتعلق بدعم أطراف سودانية في مواجهة أخرى، ولعل تطورات منطقة الشرق الأوسط بصدد ما يجري من حروب وصراعات مسلحة . إيران وإسرائيل والولايات المتحدة . واعتداءات على دول الخليج العربي، ما يدفع نحو إزالة تلك التقاطعات.

تجاوز الهشاشة •• بناء نموذج لصومال فيدرالي متماسك

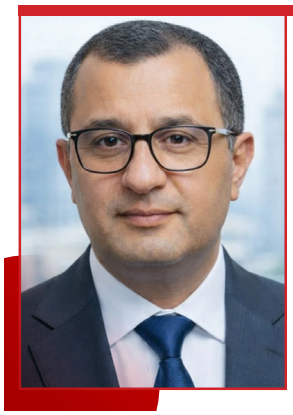

لواء دكتور أحمد زغلول

المشرف على مركز رع للدراسات

من الدولة المنهارة إلى البحث عن نموذج للبقاء

لم يعد الصومال مجرد حالة سياسية مضطربة أو ساحة نزاعات متكررة في القرن الإفريقي بل تحول إلى نموذج عالمي لدراسة مفهوم الدولة الهشة وإشكاليات إعادة البناء بعد الانهيار فمنذ سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري عام ١٩٩١ دخلت البلاد في واحدة من أطول مراحل الفراغ السياسي في التاريخ المعاصر، حيث تلاشت مؤسسات الدولة المركزية وتصاعد نفوذ القبائل والميليشيات المسلحة وتحولت الجغرافيا الصومالية إلى مسرح مفتوح للتنافس الإقليمي والدولي، وعلى امتداد أكثر من ثلاثة عقود أصبح الصومال يعيش في دائرة مغلقة من الأزمات المتعاقبة؛ فكل محاولة لبناء مؤسسات مستقرة كانت تصطدم بتحديات الأمن والانقسام السياسي وضعف الموارد وتضارب المصالح المحلية والخارجية.

غير أن السنوات الأخيرة حملت مؤشرات مختلفة تمثلت في محاولات ترسيخ النظام الفيدرالي وإعادة بناء مؤسسات الدولة بصورة تدريجية بالتوازي مع جهود متواصلة لاستعادة الأمن وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي، وهنا يبرز السؤال المحوري الذي يفرض نفسه على المشهد الصومالي؛ هل تمثل الإصلاحات الفيدرالية بوابة حقيقية نحو بناء دولة مستقرة وقابلة للحياة ؟ أم أنها قد تتحول إلى صيغة جديدة لإدارة الانقسام وتكريسه بصورة أكثر تعقيدًا؟

وتكتسب التجربة الصومالية أهمية إضافية في السياق العربي، إذ تتقاطع تحدياتها مع أزمات مشابهة تعيشها دول مثل ليبيا واليمن والسودان ولبنان، حيث يبرز الجدل ذاته حول العلاقة بين تقاسم السلطة وبناء الدولة وبين التسويات السياسية والاستقرار المستدام .

تشريح الهشاشة الصومالية •• أزمة تتجاوز حدود الأمن

من الأخطاء الشائعة اختزال الأزمة الصومالية في

بعدها الأمني أو العسكري فقط، لأن الهشاشة في الحالة الصومالية أكثر تعقيدًا واتساعًا من مجرد انتشار السلاح أو وجود جماعات متطرفة، فالصومال يعاني من أربعة مستويات متداخلة من الهشاشة على النحو التالي :

١- هشاشة مؤسسية .

٢- هشاشة دستورية وسياسية .

٣- هشاشة اقتصادية .

٤- هشاشة اجتماعية وثقافية .

وهذا التداخل جعل عملية إعادة بناء الدولة أكثر صعوبة من مجرد تشكيل حكومة أو إجراء انتخابات فالدولة الهشة ليست فقط دولة تعاني ضعفاً أمنياً وإنما هي دولة تواجه خللاً في شرعية المؤسسات وقدرتها على تقديم الخدمات وفاعلية نظم الحكم وإدارة التنوع الاجتماعي والسياسي ومن ثم فإن أي محاولة جادة لبناء الاستقرار في الصومال يجب أن تنطلق من معالجة هذه الأبعاد مجتمعة لا الاكتفاء بالتعامل مع مظاهر الأزمة ونتائجها المباشرة.

أولًا : العوامل الداخلية •• حين أصبحت القبيلة أقوى من الدولة

١- البنية القبلية وإشكالية السلطة: تمثل القبيلة أحد أهم مكونات المجتمع الصومالي وقد لعبت تاريخيًا دورًا في حفظ التوازنات الاجتماعية وإدارة النزاعات المحلية، غير أن المشكلة بدأت عندما أصبحت الانتماءات القبلية الإطار الأساسي لتوزيع السلطة والثروة والنفوذ السياسي، فبدلًا من أن تكون الدولة مظلة جامعة لجميع المواطنين تحولت في كثير من الأحيان إلى ساحة تنافس بين التحالفات العشائرية المختلفة، ما أضعف فكرة المواطنة ورسخ الولاءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية. كما أدى اعتماد التوازنات القبلية في تشكيل الحكومات والمؤسسات إلى إضعاف معايير الكفاءة والمواطنة، الأمر الذي انعكس سلبًا على فاعلية أجهزة الدولة وقدرتها على بناء شرعية وطنية جامعة.

٢- ضعف مؤسسات الدولة: لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من بناء مؤسسات قوية ومستقرة قادرة على فرض القانون وتقديم الخدمات بصورة متساوية، ففي العديد من المناطق بقيت المؤسسات الرسمية أقل حضورًا وتأثيرًا من الزعامات التقليدية أو المجموعات المسلحة، الأمر الذي خلق فجوة مستمرة بين الدولة والمجتمع. كما أن ضعف القدرات الإدارية والمالية وغياب نظم الحوكمة الرشيدة وانتشار الفساد في بعض القطاعات، كلها عوامل ساهمت في الحد من قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية وأدى هذا الوضع إلى تآكل ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية، وهو ما وفر بيئة مناسبة لظهور قوى موازية ملأت الفراغ الذي تركته الدولة.

٣- غياب الهوية الوطنية الجامعة: على الرغم من أن الصومال يتمتع بدرجة عالية من التجانس اللغوي والديني مقارنة بدول أخرى، فإن هذا

التجانس لم يتحول إلى مشروع وطني موحد، فالتجاذبات القبلية والسياسية أضعفت الشعور بالانتماء للدولة وأصبح الانتماء للعشيرة أكثر تأثيرًا من الانتماء للوطن في كثير من الأحيان. وتبرز هذه الإشكالية بصورة أكثر وضوحًا عند النظر إلى ملف «أرض الصومال» الذي يمثل أحد أكثر التحديات السياسية تعقيدًا أمام مشروع الدولة الصومالية الحديثة؛ فمنذ إعلان انفصالها من جانب واحد عام ١٩٩١. ورغم غياب الاعتراف الدولي الرسمي، فإن مستقبل الصومال الفيدرالي سيظل مرتبطًا بقدرة الأطراف المختلفة على التوصل إلى صيغة سياسية وقانونية توافقية تعالج العلاقة بين مقديشو و«هرجيسا» بصورة سلمية ومستدامة بما يحافظ على الاستقرار ويعزز فرص بناء دولة قابلة للحياة، ومن ثم فإن نجاح أي مشروع وطني مستقبلي لن يتوقف فقط على إعادة بناء المؤسسات بل على القدرة على إنتاج هوية وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات التقليدية وتؤسس لعقد اجتماعي جديد قائم على المواطنة والشراكة.

٤- اقتصاد الحرب والميليشيات: على مدار عقود الصراع نشأت شبكات اقتصادية كاملة تستفيد من استمرار الفوضى تشمل التهريب والجباية غير الرسمية والتجارة غير المشروعة والأنشطة المرتبطة بالجماعات المسلحة والإرهابية، وبالتالي لم يعد الصراع مجرد خلاف سياسي، بل أصبح مصدرًا للثروة والنفوذ لبعض الأطراف، ما جعل إنهاء الأزمة أكثر تعقيدًا، فمع مرور الوقت تشكل ما يشبه اقتصاد الحرب؛ حيث أصبحت بعض الجماعات والأفراد والشبكات الاقتصادية مستفيدة بصورة مباشرة من استمرار حالة عدم الاستقرار، الأمر الذي خلق مقاومة ضمنية لأي مسارات إصلاحية قد تهدد هذه المصالح، ولهذا فإن بناء الدولة لا يقتصر على إعادة هيكلة المؤسسات الرسمية بل يتطلب أيضًا تفكيك البنى الاقتصادية غير الرسمية التي تغذت على استمرار الهشاشة والصراع لعقود طويلة. وإن كان فهم العوامل الداخلية للأزمة الصومالية يمثل الخطوة الأولى نحو إدراك طبيعة التحديات التي تواجه مشروع بناء الدولة، غير أن هذه العوامل لا تعمل بمعزل عن البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بل تتفاعل معها بصورة مستمرة وهو ما يجعل دراسة العوامل الخارجية والجيوسياسية ضرورة لفهم الصورة الكاملة للأزمة الصومالية.

ثانيًا: العوامل الخارجية •• الجغرافيا التي صنعت التنافس

إذا كانت العوامل الداخلية قد أسهمت في إضعاف الدولة الصومالية فإن البيئة الإقليمية والدولية المحيطة لعبت دورًا لا يقل أهمية في تشكيل مسار الأزمة وتعقيداتها، فالصومال لا يقع في منطقة هامشية من العالم، بل يحتل موقعًا جيوسياسيًا بالغ الحساسية عند تقاطع البحر الأحمر والمحيط الهندي وبالقرب من مضيق باب المندب أحد أهم الممرات البحرية العالمية وقد جعل هذا الموقع

البلاد ساحة مفتوحة لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية ومسرحًا للتنافس الاستراتيجي بين قوى متعددة تسعى إلى تعزيز نفوذها وحماية مصالحها الأمنية والاقتصادية.

١- التدخلات الإقليمية: يقع الصومال في قلب بيئة إقليمية شديدة التعقيد تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وعلى مدار العقود الماضية تعددت أشكال التدخل الإقليمي في الشأن الصومالي سواء عبر الدعم السياسي لبعض الأطراف أو المساهمة في عمليات حفظ السلام أو الانخراط في ترتيبات أمنية مرتبطة بمكافحة الإرهاب وتأمين الحدود. ورغم أن بعض هذه التدخلات أسهم في منع انهيار الدولة بصورة كاملة، فإن تعدد الأجندات الإقليمية وتباين المصالح أدى في أحيان كثيرة إلى تعقيد المشهد السياسي وإطالة أمد بعض الأزمات. كما أن هشاشة الدولة الصومالية جعلتها أكثر عرضة للتأثر بالتحولات الإقليمية، بحيث أصبحت التفاعلات الداخلية مرتبطة بصورة وثيقة بموازين القوى والتحالفات في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

٢- الأمن البحري •• البعد الاستراتيجي الغائب في معادلة الاستقرار: لا تقتصر أهمية الصومال على موقعه البري فحسب، بل تمتد إلى امتلاكه واحدًا من أطول السواحل في إفريقيا بطول يزيد على ثلاثة آلاف كيلومتر وإطلالة على واحد من أكثر الممرات البحرية أهمية في العالم، ويمثل هذا الامتداد الساحلي الهائل مصدرًا لفرص اقتصادية واستراتيجية ضخمة، لكنه في الوقت ذاته شكل تحديًا أمنيًا كبيرًا خلال سنوات الانهيار المؤسسي، فقد شهدت السواحل الصومالية نشاطًا واسعًا للقرصنة البحرية خلال فترات مختلفة. كما تحولت بعض المناطق الساحلية إلى مسارات لتهريب السلاح والبضائع غير المشروعة والاتجار بالبشر مستفيدة من ضعف الرقابة وغياب مؤسسات الدولة الفاعلة. كما أن الجماعات المسلحة سعت إلى استغلال بعض المناطق الساحلية في أنشطة لوجستية وتمويلية ساعدتها على تعزيز قدراتها واستمرار نشاطها ومن ثم فإن بناء الدولة الصومالية الحديثة لا يمكن أن يقتصر على تعزيز الأمن البري فقط، بل يتطلب تطوير استراتيجية متكاملة للأمن البحري تشمل الآتي:

* بناء قوات بحرية وطنية قادرة على حماية المياه الإقليمية.
* تطوير أجهزة خفر السواحل.
* تعزيز الرقابة على الموانئ والمنافذ البحرية.
* توسيع التعاون الإقليمي والدولي في مجال أمن الملاحة.
* مكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

كما أن الاقتصاد البحري يمثل فرصة تنموية واعدة سواء من خلال قطاع الثروة السمكية أو النقل البحري أو الخدمات اللوجستية أو تطوير الموانئ، وهو ما قد يحول الموقع الجغرافي للصومال من مصدر للهشاشة إلى أحد أهم مصادر القوة الوطنية.

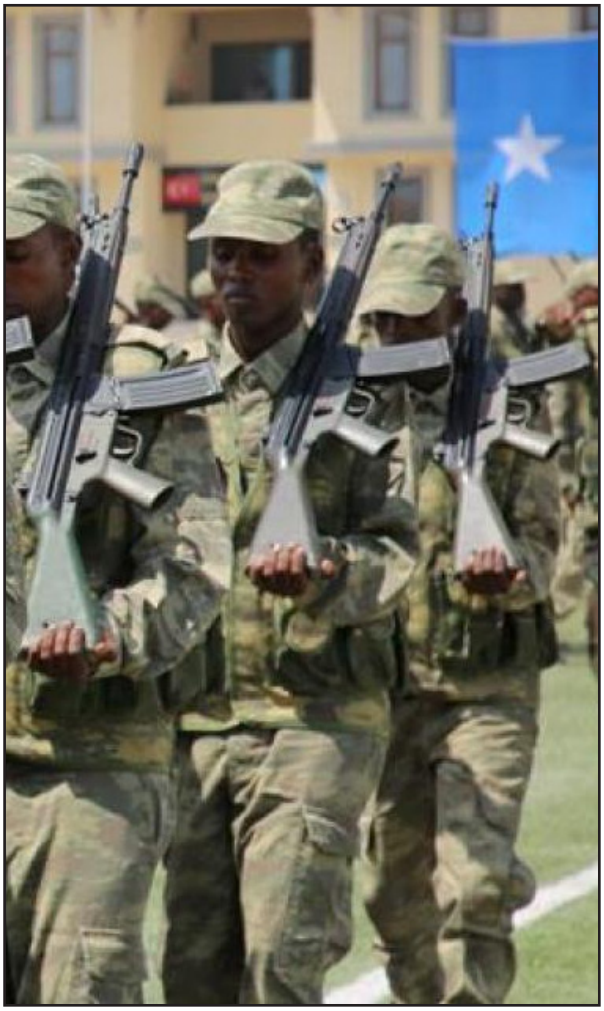

٣- التنافس الدولي في القرن الإفريقي: شهد القرن الإفريقي خلال العقدين الأخيرين تصاعدًا ملحوظًا في حجم التنافس الدولي نتيجة تزايد أهمية المنطقة في معادلات التجارة العالمية والطاقة والأمن البحري، فالموقع الجغرافي المطل على خطوط الملاحة الدولية جعل المنطقة محط اهتمام القوى الكبرى والقوى الصاعدة على حد سواء، وذلك من خلال الاستثمارات الاقتصادية أو الحضور العسكري أو الشراكات الأمنية. وفي هذا السياق أصبحت السواحل والموانئ الصومالية جزءًا من الحسابات الاستراتيجية الدولية وهو ما يمنح الصومال أهمية متزايدة، لكنه يفرض في الوقت ذاته تحديات تتعلق بضرورة تحقيق التوازن بين الاستفادة من الشراكات الخارجية والحفاظ على استقلال القرار الوطني؛ فالدول الهشة كثيرًا ما تتحول إلى ساحات للتنافس الخارجي عندما تعجز مؤسساتها عن إدارة علاقاتها الدولية بصورة متوازنة وفاعلة.

٤- الإرهاب وتحدي «حركة الشباب»: استغلت «حركة الشباب» الإرهابية سنوات الفراغ المؤسسي لتوسيع نفوذها في العديد من المناطق وتمكنت من بناء شبكات مالية وأمنية وإدارية موازية للدولة. ولم يكن صعود الحركة نتيجة قاعدة أيديولوجية فقط، بل جاء أيضًا نتيجة ضعف الدولة وعجزها عن توفير الأمن والخدمات والعدالة للمواطنين، غير أن اختزال الظاهرة في بعدها الأمني فقط قد يؤدي إلى قراءة ناقصة للمشهد، فالحركة تمتلك كذلك بنية تنظيمية معقدة وشبكات تمويل واتصالات وخبرات قتالية تراكمت عبر سنوات طويلة، ولهذا فإن مواجهة الحركة تتطلب استراتيجية شاملة تجمع بين العمل الأمني والعسكري من جهة، والتنمية الاقتصادية والإصلاح المؤسسي وتعزيز الشرعية السياسية من جهة أخرى، فكلما نجحت الدولة في توفير الأمن والخدمات وفرص العمل وتعزيز العدالة تقلصت المساحات التي يمكن أن تستغلها التنظيمات المتطرفة لتوسيع نفوذها، ومن هنا فإن مكافحة الإرهاب لا تمثل معركة أمنية فقط بل هي معركة تنموية ومؤسساتية وثقافية في المقام الأول.

الفيدرالية بين الأمل والمخاوف •• هل تنقذ الدولة أم تعيد تقسيمها ؟

عندما تم تبني النظام الفيدرالي في الصومال نظر إليه كثيرون باعتباره محاولة واقعية للتكيف مع التعقيدات المحلية وتوزيع السلطة بصورة أكثر توازنًا، فبعد عقود من الصراعات والانقسامات أصبح منح الأقاليم صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها المحلية قد يشكل مدخلًا عمليًا لتخفيف الاحتقان السياسي وتعزيز الاستقرار. وقد حقق هذا النموذج بعض النجاحات خصوصًا في توسيع المشاركة السياسية ومنح الولايات مساحة أكبر لإدارة ملفات التنمية والخدمات المحلية، إلا أن التجربة كشفت أيضًا عن تحديات جوهرية أبرزها الخلافات المستمرة حول الصلاحيات والموارد والعلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات، كما أن نجاح الفيدرالية لا يرتبط فقط بتوزيع الاختصاصات، بل يتطلب وجود مؤسسات قوية وثقافة سياسية تؤمن بالشراكة والتكامل والتوافق الوطني، ومن دون ذلك قد تتحول الفيدرالية من أداة لإدارة التنوع إلى إطار يعيد إنتاج الانقسامات بصورة مؤسسية أكثر تعقيدًا.

العقد الدستوري غير المكتمل •• التحدي القانوني للفيدرالية

تكشف التجربة الصومالية أن أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام الفيدرالي يتمثل في عدم اكتمال البناء الدستوري بصورة تضمن وضوح العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات، فاستقرار النظم الفيدرالية يعتمد على وجود قواعد دستورية دقيقة تحدد الاختصاصات الحصرية للحكومة المركزية والاختصاصات المشتركة والصلاحيات الممنوحة للوحدات الفيدرالية، وفي الحالة الصومالية ما تزال بعض القضايا الجوهرية محل نقاش وخلاف سواء فيما يتعلق

بتوزيع الموارد أو إدارة بعض الملفات السيادية أو آليات اتخاذ القرار بين مستويات الحكم المختلفة، ولهذا فإن استكمال البناء الدستوري يمثل شرطًا أساسيًا لترسيخ الاستقرار السياسي ومنع تضارب الصلاحيات أو ازدواجية الاختصاصات. كما أن وجود مؤسسات دستورية قوية ومستقلة يعد ضمانة أساسية للحفاظ على التوازن بين المركز والأقاليم وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

فض النزاعات بين المركز والولايات •• من الصراع السياسي إلى الحوكمة التوافقية

أظهرت التجربة الصومالية أن كثير من الأزمات السياسية لم تكن ناتجة عن تعارض المصالح بقدر ما كانت نتيجة غياب آليات مؤسسية فعالة لإدارة الخلافات ففي النظم الفيدرالية المستقرة لا تُترك النزاعات للتجاذبات السياسية أو موازين القوى، وإنما تُدار عبر مؤسسات دستورية وقانونية واضحة وقادرة على إصدار قرارات ملزمة لجميع الأطراف، ومن هنا تبرز أهمية إنشاء محكمة دستورية مستقلة تتولى الفصل في النزاعات بين الحكومة الاتحادية والولايات وتفسير النصوص الدستورية وحماية التوازن المؤسسي داخل الدولة. كما تبرز أهمية تفعيل المجالس الاتحادية وآليات الوساطة والتحكيم الدستوري والحوار المؤسسي المنتظم بين مختلف مستويات الحكم، فوجود هذه الآليات لا يقتصر دوره على معالجة الخلافات عند وقوعها، بل يسهم أيضًا في منع تحولها إلى أزمات سياسية أو أمنية تهدد وحدة الدولة واستقرارها، ومن دون مؤسسات فعالة لإدارة النزاعات قد تتحول الخلافات الطبيعية في أي نظام فيدرالي إلى عوامل إضافية لإنتاج الهشاشة وعدم الاستقرار. وهكذا يتضح أن مستقبل الفيدرالية في الصومال لا يتوقف فقط على توزيع السلطات أو إعادة هيكلة مؤسسات الحكم، بل يرتبط بقدرة الدولة على بناء عقد دستوري متوازن يحقق الشراكة بين المركز والأقاليم ويؤسس لمنظومة قانونية ومؤسسية قادرة على إدارة التنوع والاختلافات بصورة سلمية ومستدامة.

ثالثًا : الاقتصاد السياسي للهشاشة •• عندما تصبح الفوضى صناعة مربحة

من أكثر الجوانب التي لا تحظى بالاهتمام الكافي عند دراسة الحالة الصومالية أن استمرار حالة الهشاشة لا يخدم جميع الأطراف بالدرجة نفسها، بل إن هناك شبكات ومصالح اقتصادية وسياسية نشأت وترسخت في ظل غياب الدولة وأصبحت تستفيد بصورة مباشرة من استمرار الفوضى وعدم الاستقرار. فخلال سنوات الصراع الطويلة تشكل ما يمكن وصفه باقتصاد الهشاشة وهو منظومة معقدة من المصالح والعلاقات الاقتصادية التي ارتبطت باستمرار النزاع وغياب الرقابة المؤسسية الفاعلة وتشمل هذه المنظومة الآتي:

١- شبكات تهريب السلاح.
٢- التجارة غير القانونية.
٣- أنشطة الجباية غير الرسمية.
٤- الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة.
٥- بعض شبكات الفساد السياسي والإداري.
٦- الأطراف المستفيدة من الانقسام السياسي والمؤسسي.

ومع مرور الوقت أصبحت هذه المصالح جزءًا من معادلة القوة والنفوذ داخل بعض المناطق، وهو ما يفسر سبب تعثر بعض المبادرات الإصلاحية رغم توافر الدعم السياسي أو الدولي لها. ومن ثم فإن بناء الدولة لا يقتصر على إعادة هيكلة المؤسسات الرسمية أو تطوير الأجهزة الأمنية، بل يتطلب أيضًا تفكيك البنية الاقتصادية التي تتغذى على استمرار الأزمة، وخلق بدائل اقتصادية مشروعة قادرة على استيعاب الفئات المرتبطة باقتصاد الصراع، ولهذا فإن التنمية الاقتصادية ليست مجرد مسار موازٍ للاستقرار بل تمثل أحد شروطه الأساسية.

الدرس العربي الغائب •• لماذا تفشل التسويات السياسية ؟

عند مقارنة الحالة الصومالية بعدد من التجارب العربية الأخرى يتضح أن كثير من التسويات السياسية ركزت على تقاسم السلطة بين النخب أكثر من تركيزها على بناء مؤسسات الدولة فتم توزيع المناصب ولكن لم تُبنى المؤسسات وتمت معالجة النتائج الظاهرة للأزمة، بينما بقيت الأسباب الأساسية للصراع قائمة دون معالجة حقيقية وفي كثير من الأحيان تحولت التسويات إلى أدوات لإدارة التوازنات المؤقتة بدلًا من أن تكون مدخلًا لبناء دولة قادرة على الاستمرار ولهذا فإن نجاح التجربة الصومالية لن يقاس بعدد الاتفاقات السياسية أو الحكومات التي يتم تشكيلها، وإنما بقدرتها على إنتاج مؤسسات فاعلة تتمتع بالشرعية والكفاءة والاستدامة، فالدولة تُبنى عبر بناء قواعد حكم رشيد قادرة على خدمة المواطنين وتعزيز ثقتهم في النظام السياسي.

نحو فيدرالية مرنة •• النموذج الأكثر واقعية للمستقبل

إذا كان هناك نموذج يمكن أن يمنح الصومال فرصة حقيقية لتحقيق الاستقرار المستدام فإنه يتمثل في نموذج الفيدرالية المرنة الذي يقوم على تحقيق التوازن بين وحدة الدولة واحترام الخصوصيات المحلية، ولا يقوم هذا النموذج على «مركزية» تعيد إنتاج أزمات الماضي ولا على «لا مركزية» منفلتة قد تدفع نحو مزيد من التفكك، بل يسعى إلى بناء شراكة متوازنة بين الحكومة الاتحادية والولايات المختلفة، ويرتكز هذا النموذج على خمسة مرتكزات رئيسية كالتالي:

١- مركز قوي وظيفيًا لا استبداديًا: مع منح الولايات صلاحيات واسعة في مجالات الإدارة المحلية والتنمية والخدمات العامة، تحتفظ الحكومة الاتحادية بالاختصاصات السيادية المرتبطة بوحدة الدولة ومصالحها العليا وفي مقدمتها:

* الأمن القومي.
* وزارة الدفاع.
* السياسة الخارجية.
* العملة الوطنية.
* إدارة الموانئ الاستراتيجية.
* حماية الحدود.

٢- عدالة توزيع الموارد: لا يمكن تحقيق الاستقرار

السياسي في ظل شعور بعض الأقاليم بالتهميش أو الحرمان من الموارد، ومن ثم فإن نجاح الفيدرالية يتطلب وضع آليات شفافة وعادلة لتوزيع الثروات والعائدات بين مختلف الولايات بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية المحلية ووحدة الدولة، فالعدالة الاقتصادية تمثل أحد أهم أسس الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٣- صناعة هوية وطنية تتجاوز القبلية: لن تنجح أي ترتيبات دستورية أو سياسية إذا بقيت الانتماءات القبلية أقوى من الانتماء الوطني، ولذلك فإن بناء هوية وطنية جامعة يجب أن يكون جزءًا أساسيًا من مشروع إعادة بناء الدولة ويتطلب ذلك:

* إصلاح المناهج التعليمية.
* تطوير الإعلام الوطني.
* تمكين الشباب.
* تعزيز ثقافة المواطنة.
* دعم البرامج الثقافية المشتركة.

٤- دمج الميليشيات وبناء المؤسسات الأمنية الوطنية: لا يمكن بناء دولة حديثة في ظل تعدد مراكز القوة المسلحة، ومن ثم فإن نجاح الدولة الصومالية يتطلب تنفيذ برامج متكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج إلى جانب تطوير جيش وطني وأجهزة أمنية مهنية تعمل وفق إطار قانوني موحد يخضع للرقابة المؤسسية.

٥- استثمار القوة البحرية للصومال: يمتلك الصومال أحد أطول السواحل في إفريقيا وهي ميزة استراتيجية نادرة يمكن أن تتحول إلى محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية فالموانئ والثروة السمكية والخدمات اللوجستية والتجارة البحرية تمثل جميعها فرصًا واعدة يمكن أن تسهم في تعزيز الإيرادات الوطنية وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، ومن هنا فإن الاستثمار في الاقتصاد البحري يجب أن يكون جزءًا أساسيًا من أي رؤية استراتيجية لمستقبل الدولة الصومالية.

الدور العربي المطلوب •• من إدارة الأزمات إلى صناعة الشراكات

لا يمكن النظر إلى الصومال باعتباره شأنًا إفريقيًا منفصلًا عن محيطه العربي، فموقعه الاستراتيجي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يجعله جزءًا مهمًا من منظومة الأمن القومي العربي. وعلى الرغم من أهمية المساعدات الإنسانية والإغاثية التي قُدمت للصومال خلال العقود الماضية، فإن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق بناء الشراكات الاستراتيجية طويلة المدى، فاستقرار الصومال لا يمثل مصلحة صومالية فقط بل يشكل مصلحة عربية وإقليمية مباشرة. وتشمل الأولويات العربية:

١- الاستثمار في البنية التحتية.
٢- تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية.
٣- دعم التعليم والتدريب.
٤- بناء القدرات المؤسسية.
٥- تعزيز التعاون الأمني والبحري.
٦- دعم الاقتصاد المنتج وخلق فرص العمل.

المجتمع الدولي •• من احتواء الانهيار إلى صناعة الاستقرار

طوال سنوات عديدة تعامل المجتمع الدولي مع الصومال بمنطق احتواء الانهيار ومنع تفاقم الأزمة أكثر من تعامله مع متطلبات بناء دولة مستقرة وقادرة على الاعتماد على نفسها. ورغم أهمية الجهود الدولية التي أسهمت في دعم المؤسسات ومكافحة الإرهاب وتقديم المساعدات الإنسانية، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في الانتقال من إدارة الأزمة إلى صناعة الاستقرار. ويتطلب ذلك التركيز على الآتي:

١- التنمية المستدامة.
٢- مكافحة الفساد.
٣- بناء المؤسسات.
٤- تعزيز سيادة القانون.
٥- تطوير نظم العدالة المحلية.
٦- تمكين الشباب والمرأة.

٧- دعم الحوكمة الرشيدة.

لا تُبنى الدول بالمؤتمرات وحدها ولا بالمساعدات وحدها، بل تُبنى عندما تنجح مؤسساتها في اكتساب ثقة المواطنين وتلبية احتياجاتهم بصورة عادلة وفعالة.

في النهاية؛ •• حين يصبح الوطن أكبر من القبيلة ••

لا يمثل الصومال قصة فشل مكتملة بل مشروع دولة لا تزال في طور التشكل، فبعد عقود من الانهيار والصراعات الأهلية بدأت تتبلور فرصة تاريخية لإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع وبين المركز والأقاليم وبين القبيلة والدولة. ويبقى الرهان الحقيقي في قدرة الفيدرالية على التحول من مجرد آلية لتوزيع النفوذ إلى إطار وطني جامع يعيد إنتاج الدولة على أسس العدالة والكفاءة والشراكة، فمستقبل الصومال لن يُحسم بالسلاح وحده ولا بالحدود وحدها، بل بقدرته على تحويل التنوع إلى قوة والاختلاف إلى شراكة والهشاشة إلى نموذج جديد للاستقرار. وعندما يصبح الوطن أكبر من القبيلة والمؤسسة أقوى من الولاء الضيق والمستقبل أهم من ذاكرة الحرب، عندها فقط يمكن للصومال أن ينتقل من مرحلة البقاء إلى مرحلة النهوض، ومن إدارة الأزمات إلى صناعة الدولة، فالتاريخ لا يمنح الأمم فرصاً كثيرة لإعادة بناء ذاتها ولكن الصومال يقف اليوم أمام فرصة نادرة لصياغة عقد وطني جديد تكون فيه الدولة إطارًا جامعًا للجميع والتنمية ركيزة للاستقرار والمواطنة أساسًا للانتماء، والولاء والشراكة سبيلًا للمستقبل.

كيف يمكن تسوية الأزمة اللبنانية؟

تشهد الساحة اللبنانية تصعيدًا إسرائيليًا كبيرًا في لبنان، ويبدو أن تل أبيب تحاول فرض وقائع جديدة على الأرض بالتوازي مع أي مسار تفاوضي في المنطقة سواء علي مستوى المفاوضات المباشرة للحكومة اللبنانية مع إسرائيل أو على مستوى المفاوضات الإيرانية الأمريكية، وسط استمرار الضغوط العسكرية على الجنوب اللبناني واحتقان كبير علي المستوي الداخلي، مع تصاعد إشكالية نزع سلاح حزب الله في ظل الوجود الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية.

د. وحيد سمير

الخبير في شؤون منطقة المشرق العربي

وتمثل تسوية الأزمة في لبنان إشكالية شديدة التعقيد حيث ترتبط بتشابك معطيات داخلية وإقليمية ودولية معقدة في ظل التصعيد العسكري الإسرائيلي المستمر، واجتياح الجيش الإسرائيلي المزيد من البلدات اللبنانية في الجنوب بل والعبور شمال نهر الليطاني.

معطيات إقليمية وداخلية معقدة

لم يحقق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل أي من أهدافه، فقد مثل هذا الاتفاق هدنة هشة بلا ضمانات أمنية وسياسية حقيقية، حيث تصاعدت فيها الغارات الإسرائيلية واستمرت عمليات التوغل داخل البلدات اللبنانية. كما استمرت هجمات حزب الله بالصواريخ والمسيرات الانقضاضية على شمال إسرائيل والقوات المتمركزة في بلدات الجنوب اللبناني تكبد فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي خسائر كبيرة، ويتمسك حزب الله بوقف الغارات والاجتياحات الإسرائيلية في الجنوب شرطًا لوقفه لإطلاق النار، بينما تدعي إسرائيل الحق في حرية العمليات العسكرية في الجنوب وفقًا للمتطلبات الأمنية.

وقد وسعت إسرائيل من عملياتها بشكل غير مسبوق في الأيام الأخيرة في جنوب لبنان ودفعت بقوات برية كبيرة للسيطرة على المزيد من المناطق في جنوب لبنان وتجاوزت قواتها نهر الليطاني في سابقة هي الأولي من نوعها منذ حرب ٢٠٠٦.

وعلى مستوى التفاوض المباشر للحكومة اللبنانية مع إسرائيل والذي تعارضه قوى لبنانية على رأسها «حزب الله» الذي يعتبره تفاوض للاستسلام في ظل

الأوضاع في الجنوب، فإن الحكومة اللبنانية التي تعاني من محدودية الخيارات في ظل الهدنة الهشة ترى أن استمرار إطلاق النار من قبل «حزب الله» يعقد مسار التفاوض مع إسرائيل. وتطالب الحكومة اللبنانية بضرورة أن تمارس الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل لوقف التصعيد العسكري المستمر ولكن دون جدوى، أما الولايات المتحدة فتركز علي هدف أساسي من إدارة هذه المفاوضات وهو نزع سلاح «حزب الله» الذراع الأكثر قوة وفاعلية لإيران في مواجهتها للولايات المتحدة وإسرائيل.

على المستوى الداخلي في لبنان نجد أن حالة الاستقطاب والانقسام داخل المجتمع اللبناني قد استفحلت بشكل كبير في الآونة الأخيرة وبدأت تستدعي أبعادًا مذهبية وطائفية ومناطقية، خاصة في ظل تصاعد حالة الاحتقان بين معسكر «حزب الله» ومعسكر الحكومة والرئيس عون، وقد كان للعقوبات الأمريكية على شخصيات سياسية وعسكرية لبنانية محسوبة على الحزب أثره في تصعيد حالة الاحتقان رسميًا ومجتمعيًا. كما أن الحديث عن اجتماعات أمنية بين إسرائيل والجيش اللبناني في البنتاجون تصعد من حالة الاحتقان بين الحكومة اللبنانية و«حزب الله».

حدود تأثير المفاوضات المباشرة على تسوية الأزمة

في البداية وقبل الخوض في قدرة المفاوضات المباشرة بين الحكومة اللبنانية وإسرائيل على تسوية الأزمة من عدمه يجب ألا نغفل أطماع إسرائيل التوسعية في المنطقة وعلى رأسها لبنان، وهي الأطماع التي أصبح الحديث عنها في الخطاب الرسمي الإسرائيلي دون خجل، والحديث عن حلم إسرائيل الكبرى دون أدنى اعتبار لسيادة الدول المجاورة وأمنها القومي، بالإضافة إلى إثارة الحديث حول من يضمن التزام إسرائيل بتعهداتها في حال الوصول إلي اتفاق وهي التي لم تلتزم يومًا بوقف إطلاق النار سواء في لبنان أو في غزة.

إن عملية التفاوض التي تتم تحت النار والضربات الإسرائيلية المستمرة يراها الكثير من المحللين أنها بلا جدوى وأن الحكومة اللبنانية منذ هذه المفاوضات لم تحصل على شئ يذكر إلا مزيد من التنازلات علي مستوي العلاقة مع «حزب الله» وأنصاره كان أخطرها قرار ٢ آذار بحظر الأنشطة العسكرية والأمنية لـ«حزب الله»، وهو من القرارات التي لا يمكن تنفيذها على الأرض بل إن محاولة تنفيذها في ظل هذه البيئة المشحونة بالتوتر والاستقطاب قد تفضي إلى صدامات داخلية، فلبنان في أخطر مراحله الأمنية، بسبب فتح معركة سلاح «حزب الله».

إن التصعيد الغير مسبوق الأخير في جنوب لبنان من قبل إسرائيل يسعى من خلاله نتنياهو إلى خلق واقع على الأرض وإجبار الحكومة اللبنانية على تقديم مزيد من التنازلات، خاصة في ظل موقف عربي متحفظ ومتخوف من هذه المفاوضات المباشرة. كما أن هذا التصعيد يتم في وجود المفاوض اللبناني في واشنطن للتفاوض هذه الحالة التي تجعل مهمة الحكومة اللبنانية في إقناع الرأي العام اللبناني بجدوى المفاوضات المباشرة مهمة صعبة للغاية حتى وإن كانوا لا يؤيدون موقف «حزب الله» بالانخراط في الصراع الأمريكي الإيراني. إن خطاب نتنياهو التصعيدي موجه بدرجة

كبيرة إلى الداخل الإسرائيلي في ظل خيبة الأمل من مسار المفاوضات الأمريكية الإيرانية وسقوط رهاناته على عودة الحرب ضد إيران، بالإضافة إلى الخسائر غير المحسوبة التي لحقت وتلحق بجيشه في الجنوب اللبناني، بعد وقوع جيش الاحتلال في الجنوب اللبناني بحالة استنزاف باهظة الثمن، فتثبيت وقف إطلاق النار لا يخدم أهداف نتنياهو السياسية أو التوسعية، كما أن الانسحاب من الجنوب وتثبيت وقف إطلاق النار بعد هذه الضربات الموجعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي سيمثل هزيمة استراتيجية كبيرة لحكومة نتنياهو وعائقًا كبيرًا أمام الأهداف التوسعية الإسرائيلية.

في إطار الحديث عن مسار المفاوضات المباشرة وعدم قدرته على تقديم حلول عملية يمكن القول إن العودة إلى المفاوضات غير المباشرة يعد مسارًا صعبًا أيضًا، فقد فرضت الرعاية الأمريكية للمفاوضات المباشرة في واشنطن حالة من الضغط الأمريكي على الدولة اللبنانية وذلك على المستوى الأمني والسياسي والمخابراتي، ويتزامن ذلك مع ضعف قدرة الحكومة اللبنانية على تطبيق القرارات التي قد يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، بل إن محاولة تطبيق بعض هذه القرارات خاصة نزع سلاح «حزب الله» قد يعرض الدولة اللبنانية بأكملها لصدامات داخلية لا يعرف مداها، في ظل عدم اعتراف «حزب الله» بشرعية هذه القرارات وتمسكه بشرعية المقاومة.

التسوية في إطار معادلة الدولة الوطنية ودمج السلاح

تمثل معطيات من يدافع عن الدولة اللبنانية ويمثلها إشكالية كبيرة، فمع استمرار الضربات الإسرائيلية واجتياح المزيد من البلدات والأراضي اللبنانية يجد حزب الله مبرراته أمام الرأي العام اللبناني في مقاومة إسرائيل وإطلاق الصواريخ تجاهها، ويمثل ذريعة للحزب لبقاء سلاحه، كما أن المفاوضات المباشرة وما قد تتوصل إليه الحكومة قد لا يلتزم به «حزب الله»، وهو ما يعني استمرار حالة الاحتقان السياسي والمجتمعي بشكل خطير.

في ظل هذا الوضع الخطير يمكن الحديث عن مقاربة تسوية الأزمة اللبنانية في إطار معادلة الدولة الوطنية ودمج سلاح «حزب الله»، حيث يتم تقوية الدولة اللبنانية وتعزيز سيادتها وتقوية مؤسساتها وعلى رأسها الجيش والقوى الأمنية وذلك على أسس وطنية تتجاوز الانقسامات الطائفية والمذهبية والمناطقية.

أما عملية دمج سلاح «حزب الله» في إطار الدولة اللبنانية وأن تكون الدولة وحدها صاحبة الحق في الاستخدام الشرعي للقوة، فإن ذلك يتطلب حوارًا وطنيًا يعزز الثقة أولًا بين مكونات المجتمع اللبناني ثم يعزز الثقة بين المكونات السياسية تمهيدًا لإيجاد صيغة سياسية ودستورية يتم من خلالها دمج سلاح حزب الله في الجيش والأجهزة الأمنية.

وفي إطار مقاربة الدولة الوطنية ودمج السلاح، يبدو أن الديمقراطية التوافقية التي مثلت صيغة للحكم منذ الاستقلال وأثبتت فشلها مع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥، قد أثبتت فشلها على المستوى الاستراتيجي في إقامة دولة وطنية، ولابد أن تبحث القوى والأحزاب اللبنانية عن صيغة جديدة للحكم؛ تنتهج فيها الديمقراطية التنافسية، التي تقوم على مبادئ المواطنة والمساواة، بعيدًا عن النسبية والمحاصصة الطائفية، من خلال حوار وطني موسع، تشارك فيه كل المكونات السياسية والاجتماعية اللبنانية، حوار يتجاوز الانتماءات الطائفية والمذهبية، ويفضي إلى إطار دستوري يعيد هيكلة النظام السياسي والجيش والمؤسسات الأمنية، ويمنع تشكيل الأحزاب الطائفية والدينية، ويخضع كل السلاح تحت مظلة الدولة اللبنانية وتصبح القوة العسكرية لـ«حزب الله» تحت سيطرة السلطة السياسية اللبنانية بعيدًا عن أي نفوذ أو اختراقات خارجية.

نافذة التفاهمات الأمريكية الإيرانية والدعم الإقليمي

مثل لبنان منذ عقود ساحة للاشتباك والصراع الإقليمي, وهو ما يجعل تسوية الأزمة ووقف الحرب لا يرتبط فقط بديناميات الصراع الداخلي بل بتوازنات إقليمية وصراعات قوى دولية وإقليمية ترتبط بشكل مباشر بالحرب الأمريكية الإسرائيلية علي إيران ودخول «حزب الله» على خط الصراع منذ ٢ مارس الماضي، فالتفاهمات الأمريكية الإيرانية في المنطقة والمفاوضات التي تتم بوساطة باكستانية تمثل أهم الأبعاد في التعاطي مع الأزمة اللبنانية في ضوء إصرار إيراني واضح بضرورة وضع الملف اللبناني ضمن أي ترتيبات للتهدئة وخفض التصعيد ووقف القتال في كل الجبهات وعلى رأسها لبنان.

ومع أن التفاهمات الأمريكية الإيرانية لن تفضي إلى تسوية شاملة للأزمة اللبنانية، إلا أنها قد تفضي إلى هدنة مؤقتة بين إسرائيل و«حزب الله» لا تخلو من انتهاكات إسرائيلية مستمرة مع فرض واقع أمني على الأرض من خلال رفض الانسحاب من الجنوب اللبناني ورفض التخلي عن حرية الحركة العسكرية جنوب الليطاني مع إمكانية إقامة منطقة أمنية عازلة في المناطق التي اجتاحتها القوات الإسرائيلية لضمان أمن المستوطنات الشمالية وتقليص قدرات «حزب الله» في حال التوصل إلى اتفاق تحت الضغوط الأمريكية لاحتواء الصراع في المنطقة.

إن مسار التفاهمات الأمريكية الإسرائيلية يحتاج إلى أن تتراجع الحكومة اللبنانية خطوة إلى الوراء، وذلك بهدف العودة إلي مسار التفاوض غير المباشر في إطار حد أدنى من الإجماع الوطني فلا يوجد إنجاز حقيقي لهذه المفاوضات المباشرة، على العكس فهي تأزم الوضع الداخلي بشكل أكبر. ويخوض رئيس مجلس النواب نبيه بري مفاوضات غير مباشرة يمكن البناء عليها من خلال استغلال شبكة علاقاته العربية والإقليمية، حيث يرى بري أن المفاوضات الغير مباشرة بغطاء عربي وإقليمي مباشر هي الأفضل للوصول إلى النتائج المرجوة لوقف الحرب والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية بجانب أوراق القوة الذاتية التي من المفترض أن يستند إليها المفاوض اللبناني، وتعتمد تحركات الرئيس بري على التواصل مع كل من إيران وفرنسا ومصر والسعودية وقطر، وفي إطار تواصله مع إيران تلقى بري وعودًا من كبير المفاوضين ورئيس البرلمان محمد قاليباف ووزير الخارجية عباس عراقجي على الوقف الشامل لإطلاق النار في لبنان ووضع إنهاء الحرب في أول أوراق التفاوض الإيراني.

إن أهم ما يدعم هذا المسار لتسوية الأزمة اللبنانية هو وجود إشارات إيجابية لإمكانية عقد لقاء مباشرة بين «حزب الله» والرئيس عون بعد دعوة النائب آلان عون الحزب لزيارة قصر بعبدا ولقاء رئيس الجمهورية من أجل عودة التواصل المباشر بين الطرفين؛ حيث كان رئيس مجلس النواب نبيه بري هو حلقة التواصل بين الطرفين في الفترة الأخيرة ، بالإضافة إلى التحركات العربية من مصر والسعودية وقطر للوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار.

ختامًا؛ يمكن القول إن تسوية الأزمة اللبنانية في ظل الضغوط الأمريكية على الحكومة اللبنانية والضغوط الإسرائيلية العسكرية يحتاج إلى حالة من الإجماع الوطني على استراتيجية وطنية لمواجهة المخططات والمخاطر التي تحاك للدولة اللبنانية ومواجهة المخططات الإسرائيلية التوسعية وذلك من خلال العودة إلي مسار المفاوضات الغير مباشرة واستغلال الدعم العربي والإقليمي وأن يكون وقف إطلاق النار الشامل نقطة انطلاق نحو انسحاب إسرائيلي شامل من الأراضي اللبنانية، ويتزامن ذلك مع ضرورة إيجاد صيغة توافقية لدمج سلاح «حزب الله» تحت سيادة الدولة اللبنانية، بما يضمن عدم وجود شرعية للسلاح خارج نطاق الدولة.

ملامح التسوية المحتملة للأزمة الليبية

تستمر عجلة الأزمة الليبية بالدوران رغم تعدد مبادرات الحل وجهود التوسط التي تركزت على إعادة توزيع السلطة كسبيل للاندماج والوحدة في إطار خريطة طريق تتضمن إنجاز الاستحقاقات الدستورية والانتخابية، بيد أن تلك الجهود تحولت إلى ما يشبه لعبة الكراسي الموسيقية؛ فغياب الإطار الدستوري الناظم لشكل الدولة ونظام الحكم وتوزيع عوائد الثروات النفطية على كافة الليبيين دون تميز باعتباره أحد مطالب المتظاهرين في المنطقة الشرقية خلال احتجاجات ٢٠١١ والتي تحولت لصراع مسلح عنيف بغطاء جوي واستخباراتي من حلف الناتو مدعومًا بقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي الذي تضمن فرض منطقة حظر جوي لحماية المدنيين، وسرعان ما تكشفت أسباب تسابق قوى أوروبية لقيادة الجهود العسكرية سعيًا لتوسيع النفوذ السياسي بالبلاد وإيجاد موطئ قدم لشركاتها النفطية بليبيا.

وتأسيسًا على ما سبق؛ تتناول الورقة التالية استكشاف فرص تسوية الأزمة الليبية وفق نموذج مترابط زمنيًا وإجرائيًا يحقق التوازن بين الواقعية السياسية والتغلب على المعوقات البنيوية للأزمة.

ضياء نوح

المنسق الأكاديمي لمركز رع للدراسات الاستراتيجية

تسوية متوازنة

يبقى المشترك الأهم في مختلف المقاربات الليبية هو فشل بناء عملية سياسية بعيدة عن نبض الشارع من خلال غياب قضية التمثيل العادل وتجنب معالجة جذور الأزمة والتي تتمثل في غياب الترابط الجغرافي في إطار الدولة الموحدة واحتكار مراكز حضرية للسلطة والنفوذ دون غيرها، وبروز أنماط من التمرد على التوازنات القديمة انطلاقًا من مدن طرفية في الإقليم الغربي على غرار مصراتة التي قادت العديد من التحولات في المشهدين الأمني والعسكري منذ اندلاع العنف المسلح وصولًا لإعلان الإقليم الرابع والذي يضم بني وليد وتينيناي والمردوم وزليتن والخمس وترهونة وقصر الأخيار ومسلاتة.

يقوم التصور الرئيسي لحلحلة الملف على بناء دولة موحدة يتمتع نظامها السياسي بقدر واسع من اللامركزية الإدارية والتنموية، وعليه فإن بناء خريطة طريق محكمة ومحدودة زمنيًا تتضمن إجراء انتخابات متزامنة يعقبها تشكيل لجنة تأسيسية تمهد الطريق للبت في مستقبل الدولة ونظام حكمها في دستور البلاد وعرضه على الاستفتاء الشعبي.

(&) كفاءة الحكم والإدارة: يبرز حضور الإقليم الرابع الذي تتزعمه نخبة مدينة مصراتة أن صراع النفوذ بين النخب السياسية والقبلية ومجتمع الأعمال، الأزمة العميقة التي تدفع لها سياسة النخبة في عموم البلاد، فمن جهة تستدعي كيانات محلية تشكيل كيان فيدرالي مستقل يحظى بنفوذ سياسي وتجاري وسط البلاد وقادر على توجيه سياستها الداخلية والخارجية، ومن جهة أخرى يحيي عداوات قديمة مع النخب المحلية في بعض المناطق التي تمتلك ذاكرة سلبية مع «ثوار مصراتة» على غرار مدينة بني وليد وقبائل ورفلة. وتظهر تجربة ليبيا المعاصرة أن المحاولات المبكرة لنظام العقيد معمر القذافي لصهر تلك الدولة في بؤرة واحدة ممثلة في سرت وسط البلاد لم تنجح كذلك في معالجة مخاوف التهميش المناطقي الذي عاناه بالفعل الليبيون جراء إلغاء النسب المقررة سابقًا من توجيه عوائد كل إقليم إلى ميزانيته التنموية؛ وبالتالي كان حراك مناطق بعينها ضد نظام الجماهيرية وعلى رأسها المنطقة الشرقية قائمًا على المطالب الاجتماعية الاقتصادية، كونها أغنى مناطق البلاد بالثروة النفطية. كما أن محاولات طرح النظام الفيدالي عودةً لإرث المملكة السنوسية يعرض وحدة البلاد المنقسمة على نفسها منذ ١٥ عامًا للخطر في ظل انتشار الميليشيات المسلحة وتحولات موازين القوة الاقتصادية والسياسية في مختلف مناطق الدولة وبالتالي تتحول دوافع بعض الفاعلين من مطالب اقتصادية إلى مطالب سياسية جهوية وعرقية.

ويكمن جوهر هذا البند من التسوية المقترحة في تدشين مركز للسلطة الجديدة بمدينة سرت التي من المأمول أن تحظى بمكانة مميزة في النظام الوليد باحتضان مقار الرئاسة ومجلس الوزراء والبرلمان والقضاء والمؤسسات السيادية، على أن يرتبط ذلك المركز بمختلف مناطق الدولة من جهة وبالعواصم العربية والدولية من خلال برنامج طموح لإعادة الإعمار يشمل تدشين بنية تحتية قادرة على إنعاش تلك البؤرة الوليدة وطرح رؤية ليبية-ليبية لتأمينها من أي اختراقات محتملة. ويتطلب تفكيك مشهد تعدد مراكز السلطة دون المساهمة في خلق نموذج سلطوي مركزي جديد يعيد شبح التهميش والقمع، بناء نظام رئاسي مختلط دون محاصصة مناطقية تخضع فيه مختلف مستويات القيادة التنفيذية للرقابة والمحاسبة البرلمانية في ظل سلطة قضائية

دستورية تعمل للحفاظ على سلامة النظام الدستوري وضمان عدم تغول طرف على آخر، مع إقرار حكم انتقالي في الدستور المأمول يتضمن تناوب الأقاليم/ المناطق الثلاث على منصب رئيس الجمهورية، على أن يلتزم كل رئيس بتعيين نائبين ممثلين عن الإقليمين الآخرين.

ويعزز الهيكل المطروح من أهمية اللامركزية الموسعة التي تدفع باتجاه تعزيز دولة المواطنة وضمان التمثيل المحلي الفعال، من خلال تخصيص نسب متساوية لكل إقليم تنموي من ميزانية الدولة وتمكين كل وحدة إدارية من الإنفاق الفعال على تحسين جودة الخدمات تحت رقابة المجالس المحلية.

(&) فض التشابكات الانتقالية: تتمثل المخاوف العميقة بين مختلف الفاعلين المركزيين في السياسة الليبية في لعبة الكراسي الموسيقية التي يُجرى اللجوء إليها في بداية كل مرحلة من فصول الأزمة بينما بقيت المؤسسات على اختلافها قائمة بقادتها وغير قادرة على احتواء الخصوم أو التوصل لتوافقات تنهي الأزمة. وتتمثل التسوية المقترحة في تدشين برلمان من غرفتين يقوم الأول (مجلس النواب) على التمثيل النسبي وفق الأوزان الجغرافية لكل دائرة انتخابية، مع مراعاة التناسب في عدد المقاعد بين مختلف المناطق بحيث لا يقل تمثيل أي منطقة عن ٣٠٪ من إجمالي المقاعد وضمان التوازن النسبي بنسبة تعيينات رئاسية بسيطة لتحقيق التوازن. بينما تمتلك الغرفة الثانية للبرلمان عدد مقاعد متساوٍ لكل منطقة أو إقليم جغرافي، وتضم في أول دورتين عضوية استثنائية لقادة المرحلة الانتقالية وبعض الرموز الأمنية والسياسية في مختلف المناطق، مع تحديد اختصاصاته في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد اللامركزية الإدارية والرقابة على الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية لتعزيز الشفافية والمحاسبة.

(&) توحيد المؤسسات ودمج المجموعات المسلحة: من المهم أن يتوازى إعادة توحيد المؤسسات مع التزامها بالعمل في العاصمة الموحدة حتى انتهاء المرحلة الانتقالية وترسيخ آليات الحكم الديمقراطي، مع حرية العمل في أي من مناطق البلاد في الحالات الطارئة شريطة ضمان سلامة أفراد تلك المؤسسات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وعدم خضوعها للتهديد أو الابتزاز.

وعلى صعيد نزع السلاح يرتبط معالجة ملف الميليشيات بعدد من المعطيات؛ أولها ارتباط تلك المجموعات بالصراع السياسي وانعدام الثقة، وثانيها تمدد تلك الكيانات في مناطق حيوية وامتلاكها موارد تمكنها من الاستمرار وتقويض أي عملية سياسية تضرب مواردها وبصفة خاصة أنشطة الجريمة العابرة للحدود.

وتتطلب معالجة ذلك الملف إعادة الدمج وفق نموذج (نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج «DDR»)، مع مراعاة التوازن بين التقدم في مسارات الحل السياسي ومعالجة المطالب الاقتصادية-الاجتماعية قبيل التوجه إلى إنهاء تلك الظاهرة. وتشمل الإجراءات المقترحة تقليص قدرة تلك

المجموعات على الوصول للتمويل بالتوازي مع نزع سلاحها وفق مخطط متعدد المراحل يبدأ بالسلاح الثقيل، ونقل تبعيتهم إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية لدعم نسب الاستكمال في الأفرع والمهام المختلفة مع تسريح القوة الفائضة عن الحاجة إلى مؤسسات الدولة المدنية.

(&) تعزيز التكامل الإقليمي: لا تبدو أي تسوية قابلة للنجاح دون مشاركة القوى الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار الداخلي وفق معادلة جديدة تحقق التوازن بين مصالح القوى الدولية منعًا لارتداد صراع النفوذ فيما بينها على الداخل الليبية مرة أخرى. وعلى الصعيد الإقليمي تبدو دول جوار ليبيا مثل مصر وتونس والجزائر أكثر الأطراف الخارجية حرصًا على إنهاء الأزمة وبالتالي تمتلك مصلحة رئيسية في تنمية العوائد المالية للتسوية وضمان انعكاسها المباشر على تلبية الاحتياجات الاجتماعية للتسوية من رفع مخصصات التنمية الإقليمية وتعزيز تماسك النموذج الجديد للوحدة الليبية لدى مختلف أطرافه.

ويشمل ذلك الدور تدشين خطط طموحة لإعادة الإعمار تشمل تأهيل الربط السككي العابر للحدود وإقامة مناطق اقتصادية مشتركة بما يعزز من موارد الدولة ويقلص من تأثير النفط على البيئة السياسية للصراع الليبي الداخلي وامتداداته في صراع النفوذ الجيوسياسي بمنطقتي شرق المتوسط وغرب إفريقيا.

وإجمالًا: كانت الانقسامات السياسية والمناطقية محفزًا لاستمرار المراحل الانتقالية التي قنن فيها الخصوم إجراءات الإقصاء والعزل السياسي وصولًا إعادة توسيع السلطة المنتخبة بطرح شروط تعجيزية تقصي بعض شاغلي المناصب العليا بالمرحلة الانتقالية من العملية الانتخابية بينما تسمح للبعض الآخر بالترشح معتمدًا على النفوذ الاجتماعي والجهوي وحواضنه الصلبة داخل مؤسسات الدولة. ويرتبط إيجاد صيغة موحدة لحل الأزمة الليبية إعادة تأهيل البنية التحتية لمشروع الوحدة والاندماج المجتمعي خارج إطار الصراع السياسي ومفردات المبادرات الدولية التي تعزز ترسيخ الانقسامات، فضلًا عن تحويل النفوذ الخارجي إلى تعاون مثمر لكافة الأطراف المنخرطة في البلاد عبر مشروعات كبرى في النقل والإعمار والطاقة وتأهيل المؤسسات.

نحو بناء مسار موثوق للتسوية اليمنية: بين استحقاقات الداخل وعبء الموقع الحيوي

لم تعد الأزمة اليمنية تُختزل في كونها حربًا ممتدة بين سلطة معترف بها دوليًا وجماعة أو مليشيات متمردة، ولا حتى في كونها صراعًا داخليًا تفاقمت تعقيداته بفعل التدخلات الإقليمية. فبعد أكثر من عقد على الانهيار السياسي والعسكري الذي أعقب أحداث ٢٠١١، تحوّل اليمن إلى نموذج لصراع معقد؛ تتداخل فيه الهويات المحلية بالمنافسات الجيوسياسية، وترتبط فيه المظالم التاريخية مع حسابات الأمن الإقليمي والدولي.

علاء توفيق

باحث يمني في العلاقات الدولية

ورغم كثافة المبادرات السياسية، وتعدد جولات التفاوض، والوساطات الإقليمية والدولية، لم يقترب اليمن من تسوية مستقرة بقدر ما شهد انتقالاً متكررًا بين مراحل مختلفة من إدارة الأزمة. ويكشف هذا المسار عن مفارقة أساسية؛ فالمعضلة اليمنية لم تكن غياب الاتفاقات، وإنما محدودية قدرتها على إنتاج السلام.

لقد انطلقت معظم المقاربات السابقة؛ من افتراض ضمني مفاده أن الحرب يمكن إنهاؤها عبر إعادة ترتيب السلطة السياسية بين الأطراف الرئيسية، أو من خلال تفاهمات بين النخب المتصارعة، بينما كانت بنية الدولة نفسها تتآكل تدريجيًا، وتتغير خرائط النفوذ المحلي، وتتسع الفجوة بين المركز والمحافظات. ونتيجة لذلك، بدت كثير من الاتفاقات أقرب إلى أدوات هدنة لتجميد الصراع أو إعادة تنظيمه، أكثر من كونها مدخلًا فعليًا لتجاوزه. من هنا، لا يتعلق السؤال المركزي اليوم بكيفية إنهاء الحرب فقط، وإنما بطبيعة النموذج الأكثر قابلية للاستمرار لتسوية الصراع اليمني؛ هل تكفي العودة إلى نموذج تقاسم السلطة؟ وهل يمكن استعادة الدولة المركزية بصيغتها السابقة؟ أم أن التحولات التي فرضتها الحرب تستدعي مقاربة مختلفة تعترف بتعدد مراكز القوة دون أن تشرعن التشظي بصورة نهائية؟

ينطلق هذا المقال من فرضية مفادها أن إخفاق مسارات التسوية اليمنية، لا يرتبط فقط بتعارض المصالح أو ضعف الإرادة السياسية، بل أيضًا بغياب تصور واقعي لطبيعة الدولة الممكنة بعد

الحرب، وبالعجز عن تصميم مسار تدريجي يوازن بين استحقاقات الداخل وتعقيدات الموقع الجيوسياسي لليمن.

لماذا تعثرت مسارات التسوية اليمنية؟

تكشف التجربة اليمنية خلال العقد الماضي أن تعثر جهود التسوية لم يكن ناتج فقط عن تصلب المواقف السياسية أو استمرار العمليات العسكرية، بقدر ما ارتبط بصورة أعمق بطبيعة المقاربات التفاوضية ذاتها، وحدود قدرتها على التعامل مع صراع سريع التحول.

مثّلت مفاوضات الكويت عام ٢٠١٦ واحدة من أكثر المحطات التفاوضية شمولًا منذ اندلاع الحرب. فعلى امتداد جولتين تفاوضيتين طويلتين، جرى تناول ملفات بالغة الحساسية، شملت الانسحاب من المدن، وتسليم السلاح، واستعادة مؤسسات الدولة، وتشكيل حكومة توافقية، وترتيبات المرحلة الانتقالية.

لكن مفاوضات الكويت كشفت في الوقت ذاته عن مأزق هيكلي مبكر «محاولة إنتاج تسوية شاملة دفعة واحدة في سياق لم تكن موازين القوى فيه مستقرة بعد». فقد اصطدمت العملية التفاوضية بخلافات جوهرية حول ترتيب الأولويات؛ إذ تمسكت الحكومة المعترف بها دوليًا بمنطق استعادة مؤسسات الدولة أولًا، بينما فضّل «الحوثيون» مقاربة تبدأ بالشراكة السياسية والترتيبات الانتقالية. والأهم من ذلك أن الاتفاق ظل معلقًا، على افتراضات سياسية لم تكن مدعومة بضمانات تنفيذ واقعية أو توازنات قادرة على فرض الالتزام.

وفي ديسمبر ٢٠١٨، جاءت اتفاقية ستوكهولم بوصفها محاولة مختلفة نسبيًا؛ إذ لم تسعَ لإنهاء الحرب بصورة شاملة بقدر ما هدفت إلى احتواء التصعيد، خصوصًا في محافظة الحديدة وموانئها الاستراتيجية. وقد نجحت الاتفاقية جزئيًا في تجنب معركة واسعة كان من شأنها تعميق الكارثة الإنسانية وتهديد الملاحة البحرية، لكنها كشفت أيضًا محدودية الاتفاقات الجزئية حين تغيب الثقة المتبادلة وآليات التنفيذ اللازمة.

وبدل أن تتحول ستوكهولم إلى نقطة انطلاق لبناء تفاهمات أكبر، ظلت محصورة في إدارة التوازنات العسكرية القائمة. وهنا برز درس مهم؛ إدارة الصراع ليست مرادفًا لتسويته؛ إذ قد تمنع الانهيار المؤقت، لكنها لا تعالج جذور النزاع أو تحد من احتمالات تجدد الحرب.

لاحقًا، عكست اتفاقية الرياض ٢٠١٩ تحولًا مختلفا في طبيعة الأزمة؛ فلم تعد المشكلة مقتصرة على الصراع بين الحكومة و«الحوثيين»، وإنما امتدت إلى داخل المعسكر المناهض لهم، بعد المواجهات التي شهدتها عدن بين الحكومة و«المجلس الانتقالي الجنوبي». ولذلك، جاءت الاتفاقية كمحاولة لإعادة تنظيم الشرعية السياسية والعسكرية أكثر من كونها مشروعًا لتسوية وطنية شاملة.

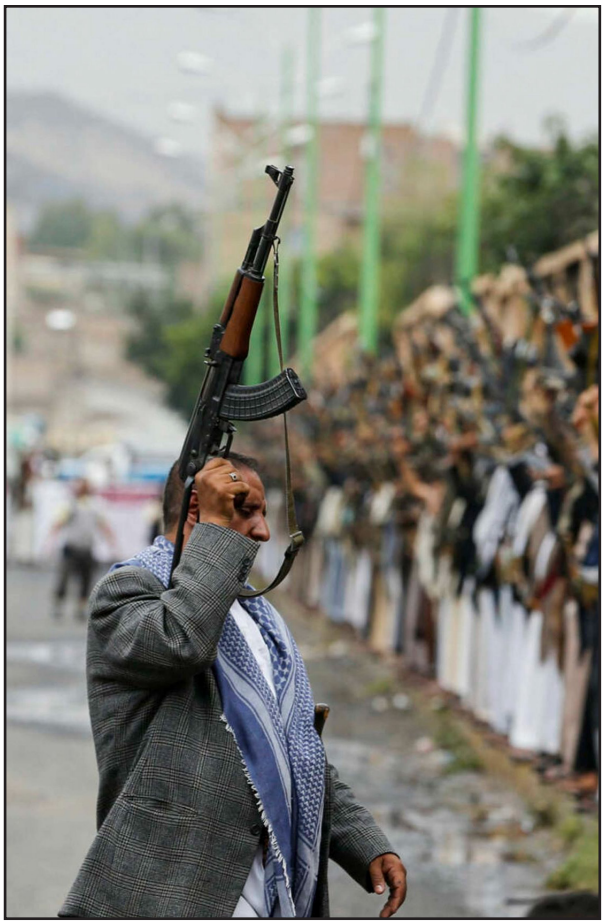

ومع أن الاتفاق أسهم في احتواء الانقسام مؤقتًا وإعادة تشكيل الحكومة، فإن تعثر تنفيذه أظهر مجددًا صعوبة فرض ترتيبات سياسية دون معالجة القضايا المرتبطة بتوزيع السلطة والنفوذ المحلي، لا سيما في الجنوب، حيث تتجاوز المطالب حدود التمثيل الحكومي إلى أسئلة أعمق حول شكل الدولة ومستقبل العلاقة بين المركز والمحليات.

أما إعلان نقل السلطة عام ٢٠٢٢، فقد مثّل محاولة لإعادة هيكلة معسكر الشرعية عبر نقل صلاحيات الرئيس الراحل عبدربه منصور هادي إلى مجلس القيادة الرئاسي. وقد حمل الإعلان دلالات مهمة، أبرزها الاعتراف الضمني بتعدد مراكز النفوذ داخل معسكر السلطة المناهض للحوثيين، والسعي إلى خلق مظلة سياسية أكثر شمولًا. إلا أن هذه الخطوة، رغم ما وفرته من مرونة سياسية نسبية، لم تحسم الإشكاليات المرتبطة بتوحيد الرؤية تجاه التسوية، أو إعادة بناء مؤسسات الدولة، أو إدارة التباينات بين المكونات المختلفة.

تكشف هذه المحطات مجتمعة أن المشكلة اليمنية لم تكن افتقار المبادرات بقدر ما كانت أزمة تصميم لمسار التسوية نفسه؛ إذ راهنت بعض المسارات على حلول شاملة تتجاوز قدرة الواقع على الاستيعاب، بينما اكتفت أخرى بإدارة الأزمة أو إعادة ترتيب موازين القوى دون معالجة أسبابها البنيوية.

حدود النماذج التقليدية للتسوية

يتأرجح النقاش حول تسوية الصراع اليمني غالبًا بين ثلاثة نماذج رئيسية: الحسم العسكري، وتقاسم السلطة، واستعادة الدولة المركزية. غير أن التجربة العملية خلال السنوات الماضية أظهرت محدودية كل نموذج عندما يُطرح بوصفه حلًا منفردًا، أو قابلًا للتطبيق بمعزل عن التحولات التي فرضتها الحرب.

أثبت خيار الحسم العسكري محدوديته رغم سنوات طويلة من المواجهات وتبدّل خرائط السيطرة. فلم تنجح أي جهة في فرض سيطرة مستقرة على كامل الجغرافيا اليمنية، كما لم يؤدِّ استمرار الحرب إلى تفكيك مصادر القوة المحلية، أو إنهاء الاقتصاد السياسي للصراع. وعلى العكس، أفضت الحرب إلى إنتاج سلطات أمر واقع متعددة، تمتلك شبكات نفوذ وأجهزة أمنية واقتصادية متباينة، جعلت من العودة إلى ما قبل ٢٠١٤ فرضية شديدة الصعوبة.

في المقابل، لا يبدو نموذج تقاسم السلطة التقليدي (القائم على توزيع المناصب بين الفاعلين الرئيسيين) أكثر قدرة على إنتاج استقرار طويل الأمد. فالتجربة اليمنية نفسها، منذ المبادرة الخليجية، أظهرت أن إعادة توزيع المواقع السياسية دون إعادة بناء المؤسسات أو معالجة اختلالات القوة لا تؤدي بالضرورة إلى الاستقرار. كما أن نماذج عربية أخرى، خصوصًا في لبنان، تكشف أن المحاصصة قد تمنع الانفجار لفترات محدودة، لكنها قد تتحول أيضًا إلى آلية لإدامة الضعف السياسي وتعميق الانقسام.

أما الرهان على استعادة الدولة المركزية بصيغتها السابقة، فيتجاهل التغيرات والتحولات التي أحدثتها الحرب. فالدولة التي تآكلت مؤسساتها خلال سنوات النزاع لم تعد قائمة بالمعنى الفعلي، كما أن مراكز القوة التي تشكلت محليًا باتت تمتلك قدرًا من النفوذ العسكري والإداري والاجتماعي يجعل تجاوزها أو تجاهلها أمر غير واقعي.

غير أن الإقرار بمحدودية هذه النماذج لا يعني التسليم بمنطق التشظي أو الاعتراف النهائي بالأمر الواقع، بقدر ما يفرض البحث عن صيغة أكثر مرونة؛ صيغة تتجنب الفجوة التقليدية بين الطموح السياسي وإمكانات التطبيق، وتسمح بإعادة بناء الدولة بصورة تراكمية بدل افتراض استعادتها دفعة واحدة.

نحو بناء مسار موثوق للتسوية اليمنية

إذا كانت الخبرة التفاوضية اليمنية تكشف حدود المقاربات السابقة، فإن السؤال الأكثر أهمية يتمثل في طبيعة النموذج الأكثر قابلية للاستمرار. والإجابة هنا لا تتعلق بتصميم اتفاق سياسي نهائي بقدر ما ترتبط ببناء مسار تسوية موثوق؛ أي عملية تدريجية، قادرة على استيعاب تعقيدات الداخل وتقليل أثر التنافسات الخارجية.

- من تسوية النخب إلى شرعية تمثيلية أوسع أحد أبرز أوجه القصور في المسارات السابقة أنها اختزلت الأزمة اليمنية في تفاهمات بين النخب السياسية والعسكرية الكبرى، بينما كانت الحرب تعيد إنتاج خرائط جديدة للنفوذ الاجتماعي والمحلي. لم يعد اليمن محكومًا بثنائية الحكومة و«الحوثيين» فقط، وإنما برزت قوى محلية تمتلك نفوذ فعلي، خصوصًا في الجنوب والساحل الغربي وبعض المناطق القبلية والحدودية. ولذلك، فإن الاقتصار على اتفاق بين الأطراف الرئيسية دون إطار أوسع للتمثيل قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الصراع بأشكال مختلفة. غير أن توسيع التمثيل لا يعني شرعنة دائمة لمراكز القوة المسلحة، بل يقتضي تصميم صيغة انتقالية توازن بين الواقعية السياسية ومتطلبات بناء الدولة. فالتحدي هنا يكمن في تحويل النفوذ القائم إلى مشاركة سياسية مؤقتة تخضع تدريجيًا لقواعد مؤسسية، لا إلى نموذج دائم لتقاسم السلطة.

وتبرز القضية الجنوبية هنا بوصفها أحد الاختبارات الأكثر حساسية لأي تسوية مستقبلية. إذ لم تعد مجرد ملف سياسي قابل للتأجيل كما جرى في مراحل سابقة، لكنها أصبحت تعبيرًا عن تحولات اجتماعية وسياسية عميقة. وفي هذا السياق، يبدو من غير الواقعي افتراض العودة إلى صيغ ما قبل الحرب، كما لا يبدو من العملي أيضًا القفز مباشرة إلى حلول نهائية وحاسمة في ظل موازين قوى غير مستقرة.

لذلك، قد يكون الخيار الأكثر قابلية للاستمرار هو تأجيل الحسم النهائي لشكل الدولة مقابل بناء ترتيبات انتقالية واضحة ومضمونة، تسمح بإدارة الخلافات ضمن إطار تفاوضي مستمر بدلًا من تحويلها إلى سبب لانهيار العملية السياسية بأكملها.

- الاقتصاد بوصفه شرطًا للتسوية لا نتيجة لها

غالبًا ما جرى التعامل مع الاقتصاد باعتباره ملفًا لاحقًا للسلام، بينما تكشف الخبرة اليمنية أن الاقتصاد أصبح جزءًا من بنية الصراع نفسه، فالحرب لم تؤدِّ فقط إلى انهيار المؤسسات والخدمات، وإنما أنتجت شبكات مصالح مرتبطة باستمرار النزاع، تشمل الجبايات والانقسام المالي والنقدي والتحكم بالموانئ والموارد واقتصاد المساعدات.

لا تتعلق فقط فالمعضلة اليمنية بمن يحكم، وإنما أيضًا بكيفية إدارة الموارد ومن يملك حق توزيعها. ومن ثم، فإن أي مسار موثوق للتسوية يحتاج إلى

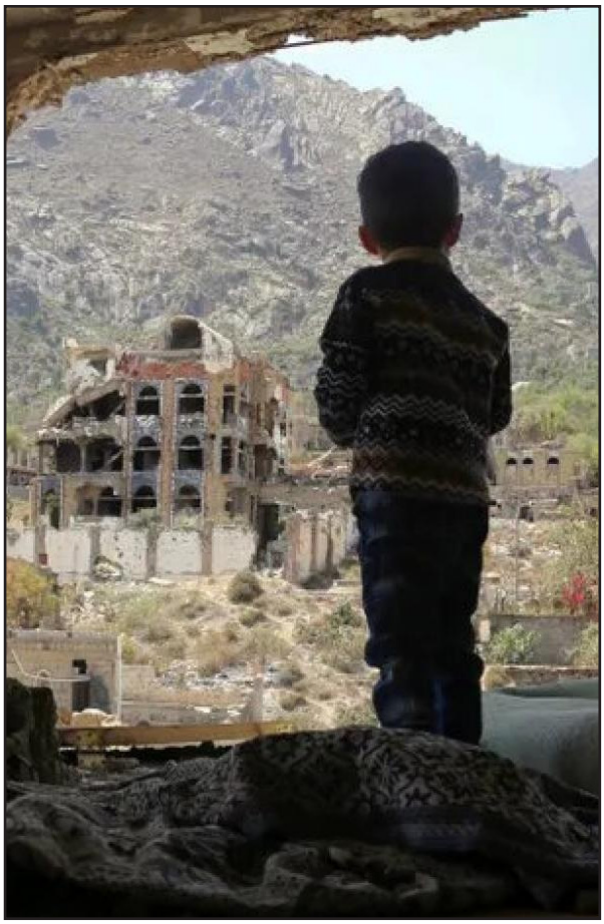

مقاربة اقتصادية مبكرة تشمل:
* إدارة مشتركة وشفافة للموارد السيادية، خصوصًا النفط والغاز والموانئ
* توحيد للمؤسسات النقدية والمالية
* ترتيبات عادلة نسبيًا لتوزيع الإيرادات بين السلطة المركزية والمحافظات.
* دعم خليجي عبر برنامج إنعاش اقتصادي سريع يخفف من احتياجات المجتمعات المحلية

- المعضلة الأمنية: بين نزع السلاح وإدارة التوازنات

تظل الترتيبات الأمنية واحدة من أعقد قضايا التسوية اليمنية، فالخبرة السابقة تشير إلى أن تأجيل ملف السلاح يؤدي غالبًا إلى انهيار الاتفاقات لاحقًا، كما حدث بدرجات مختلفة بعد مراحل انتقالية سابقة. لكن في المقابل، تبدو الدعوات إلى نزع شامل وسريع للسلاح غير واقعية في ظل التوازنات الحالية. كما أن فرض إعادة هيكلة مركزية كاملة للمؤسسات العسكرية في

مرحلة انتقالية هشة قد يخلق مقاومة أكبر من قدرة الدولة على احتوائها.

وعليه، يبدو النموذج الأكثر عملية قائمًا على ترتيبات أمنية متدرجة تبدأ بتثبيت وقف إطلاق النار، وإنشاء آليات مراقبة وضمانات محلية وإقليمية، يليها دمج انتقائي ومتدرج لبعض التشكيلات المسلحة ضمن مؤسسات أمنية وطنية معاد تشكيلها. غير أن نجاح هذا المسار يبقى مرهونًا بوجود ضمانات سياسية واقتصادية متزامنة؛ إذ يصعب مطالبة الفاعلين المحليين بالتخلي عن أدوات القوة في غياب مؤسسات قادرة على توفير الحماية أو توزيع النفوذ بصورة مقبولة.

- عبء الموقع الجيوي.. لماذا لا يمكن فصل الداخل عن الإقليم؟

تتعامل بعض التصورات مع الأزمة اليمنية باعتبارها نزاعًا داخليًا يمكن تسويته عبر توافقات يمنية خالصة، لكن هذه المقاربة تتجاهل حقيقة جيوسياسية أساسية «اليمن يقع في قلب توازنات إقليمية ودولية شديدة الحساسية». فالموقع المطل على باب المندب والبحر الأحمر، والتداخل مع أمن الخليج، والارتباط بممرات التجارة والطاقة العالمية، جعل من اليمن قضية تتجاوز حدود الدولة الوطنية. كما أن تصاعد الهجمات المرتبطة بالملاحة البحرية خلال السنوات الأخيرة أعاد إبراز أهمية اليمن ضمن الحسابات الأمنية الدولية.

لكن الإشكالية هنا أن الانخراط الخارجي يحمل أثرًا مزدوجًا؛ فهو قد يوفر ضمانات ضرورية لأي تسوية، لكنه قد يتحول أيضًا إلى عامل ضعف إذا أصبحت العملية السياسية رهينة لتوازنات إقليمية متغيرة.

ومن ثم، فإن المسار الأكثر واقعية لا يقوم على إقصاء الفاعلين الإقليميين أو الارتهان لهم، بل على ما يمكن وصفه بـ«تدويل الضمانات لا القرار»؛ أي الاستفادة من الدعم الخارجي لتثبيت الاتفاق، دون تحويل التسوية نفسها إلى انعكاس مباشر لصراعات النفوذ الإقليمية.

أي نموذج يبدو أكثر قابلية للاستمرار؟

إذا كانت الخبرة اليمنية خلال العقد الماضي تكشف حدود الحسم العسكري، وقصور المحاصصة السياسية، وصعوبة استعادة الدولة المركزية بصيغتها السابقة، فإن السؤال لا ينبغي أن يكون: ما الاتفاق السياسي الأمثل؟ بقدر ما ينبغي أن يكون؛ ما المسار القادر على منع انهيار الاتفاق بعد توقيعه؟

تظهر التجارب المقارنة في المنطقة أن كثيرًا من التسويات أخفقت لأنها تعاملت مع السلام بوصفه حدثًا سياسيًا؛ توقيع اتفاق، وتشكيل حكومة، وإعادة توزيع مناصب، في حين أن النزاعات الممتدة غالبًا ما تحتاج إلى عملية تراكمية طويلة تُدار على مراحل، وتُربط بحوافز وضمانات واقعية. وفي الحالة اليمنية، يبدو أن النموذج الأكثر قابلية للاستمرار هو تسوية متدرجة ومتعددة المسارات، لا تفترض إمكانية الحسم النهائي السريع، ولا تكتفي بإدارة الأزمة بصورة مفتوحة. ويمكن تصور هذا النموذج ضمن ثلاث مراحل مترابطة:

المرحلة الأولى: خفض الصراع وإعادة بناء الحد الأدنى من الثقة

تمثل هذه المرحلة المدخل الضروري لأي تسوية لاحقة، وتركز على تقليل دوافع الحرب لا إنهائها بالكامل دفعة واحدة، ويشمل ذلك؛ تثبيت وقف إطلاق النار بصورة أكثر استدامة، وفتح الطرق والممرات الإنسانية والتجارية، ومعالجة الملفات الإنسانية ذات الأثر المباشر مثل الرواتب والخدمات الأساسية، وإنشاء آليات لمراقبة الالتزامات الميدانية.

وقد كشفت تجربة الهدنة الأممية في ٢٠٢٢ أن خفض التصعيد يمكن أن يخلق بيئة ضعيفة، حتى في غياب اتفاق سياسي شامل، لكنه يظل هشًا إذا لم يرتبط بمسار سياسي واقتصادي متداخل.

المرحلة الثانية: بناء التوافقات المؤسسية

في هذه المرحلة، يتحول التركيز من إدارة القتال إلى إدارة التنافس السياسي. ولا يتعلق الأمر هنا بتشكيل حكومة جامعة فقط، بل بإعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية نفسها، خصوصًا في الملفات المرتبطة بقضايا: توزيع الموارد، وإدارة السلطات المحلية، والترتيبات الأمنية المرحلية، وتمثيل الفاعلين المحليين، والعلاقة بين السلطة والمحافظات. وتكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة لأنها تمثل الاختبار الحقيقي لقدرة الأطراف على الانتقال من منطق الغلبة العسكرية إلى منطق التفاوض المؤسسي.

المرحلة الثالثة: الحسم السياسي والدستوري المؤجل

ربما يكون أحد أخطاء المقاربات السابقة أنها حاولت حسم الأسئلة الكبرى مبكرًا، مثل شكل الدولة، وتوزيع السلطات، ومستقبل الجنوب، وطبيعة النظام السياسي. غير أن التجربة اليمنية توحي بأن تأجيل بعض القضايا الخلافية الكبرى

قد يكون أكثر فاعلية من فرض حلول متسرعة لها، شريطة ألا يتحول التأجيل إلى إنكار للمشكلة، فالقضايا المتعلقة بمستقبل الجنوب، أو الفيدرالية، أو شكل النظام السياسي، تبدو أكثر قابلية للنقاش في بيئة أقل استقطابًا وأعلى قدرًا من الاستقرار النسبي. وبذلك، تصبح التسوية عملية تدريجية تتعامل مع السلام بوصفه مسارًا سياسيًا متراكمًا لا اتفاقًا نهائيًا دفعة واحدة.

بين استحقاقات الداخل وعبء الموقع الحيوي

غير أن بناء مسار موثوق للتسوية اليمنية لا يرتبط فقط بإدارة التعقيدات المحلية، بل أيضًا بقدرة اليمن على التعامل مع أثر موقعه الجيوسياسي. فخلافًا لبعض النزاعات الداخلية التي يمكن احتواؤها ضمن حدود الدولة، يرتبط اليمن مباشرة بأمن الخليج والبحر الأحمر ومضيق باب المندب وشبكات التجارة العالمية، وهو ما يجعل أي فراغ أمني أو انهيار سياسي يمتلك انعكاسات تتجاوز الداخل اليمني.

لكن الموقع الحيوي لليمن لا ينبغي النظر إليه باعتباره عبئًا فقط، بل يمكن التعامل معه أيضًا بوصفه رافعة محتملة للاستقرار. فكلما ازدادت أهمية استقرار اليمن بالنسبة للفاعلين الإقليميين والدوليين، ارتفعت فرص توفير ضمانات سياسية واقتصادية لأي اتفاق محتمل. غير أن هذه الفرصة تبقى مشروطة بعدم تحويل اليمن إلى ساحة إدارة تنافس إقليمي دائم. إذ تكشف الخبرة السابقة أن التدخلات الخارجية قد تساعد على تثبيت بعض الاتفاقات، لكنها قد تعرقلها أيضًا عندما تصبح التسوية انعكاسًا مباشرًا لصراعات النفوذ.

ومن هنا، تبدو المقاربة الأكثر واقعية قائمة على تحييد اليمن نسبيًا عن الصراعات الإقليمية دون عزله عنها؛ أي بناء صيغة تسمح بتأمين المصالح الأمنية الإقليمية الأساسية، مع الإبقاء على القرار السياسي اليمني أقل ارتهانًا للاستقطابات الخارجية.

من البحث عن اتفاق إلى بناء مسار

تكشف التجربة اليمنية أن السؤال المتعلق بالتسوية لا يمكن اختزاله في البحث عن اتفاق سياسي جديد، لأن اليمن لم يعانِ أصلًا من نقص المبادرات أو التفاهمات. فمن الكويت إلى ستوكهولم، ومن الرياض إلى إعلان نقل السلطة، أظهرت الخبرة التفاوضية أن الاتفاقات التي لا تستند إلى فهم واقعي لطبيعة التحولات البنيوية في الصراع تميل إلى إنتاج استقرار مؤقت أكثر من إنتاج سلام دائم.

لقد راهنت بعض المسارات على التسوية الشاملة السريعة دون بيئة مواتية، بينما اكتفت أخرى بإدارة الأزمة بدل معالجتها، في حين ركزت بعض الاتفاقات على إعادة تنظيم موازين القوى داخل معسكرات الصراع أكثر من بناء عقد سياسي جديد. وفي ضوء ذلك، لا يبدو النموذج الأكثر قابلية للاستمرار قائمًا على الحسم العسكري أو المحاصصة التقليدية أو استعادة الدولة المركزية بصيغتها السابقة، بل على مسار تسوية تدريجي ومرن ومتعدد المستويات؛ مسار يعترف بالوقائع الجديدة دون أن يكرسها نهائيًا، ويوازن بين ضرورات الاستقرار ومقتضيات إعادة بناء الدولة.

وربما تكمن المعضلة الأساسية في اليمن اليوم في أن كثيرًا من النقاشات ما تزال تدور حول سؤال: من يحكم؟، بينما يبدو السؤال الأكثر إلحاحًا هو: كيف يمكن بناء قواعد حكم تمنع عودة الحرب بصيغ جديدة؟. وفي هذا المعنى، قد لا يكون السلام في اليمن نتيجة لاتفاق واحد كبير، بقدر ما يكون حصيلة عملية طويلة من إعادة بناء الثقة وإدارة التعدد وتحييد الصراع الإقليمي واستعادة فكرة الدولة بصورة تدريجية. وهي عملية تبدو أبطأ وأكثر تعقيدًا، لكنها ربما أكثر واقعية من الرهان المتكرر على حلول سريعة أثبتت التجربة محدودية قدرتها على الصمود.

مركز رع للدراسات الاستراتيجية

RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

RCSSEGYPT.COM